

التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في الجمهورية التونسية

ورقة بحث 2021



تم إنتاج هذا التقرير بفضل تمويل من وكالة التعاون الألماني (GIZ) . الآراء والنتائج والاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذه الوثيقة لا تعكس بالضرورة وجهات نظر وكالة التعاون الألماني، معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة أو أي كيان وطني أو إقليمي أو دولي آخر معني. تقع مسؤولية الآراء والاستنتاجات المعبر عنها على عاتق المؤلف وحده. ولا تعني التسمية المستخدمة في هذا المنشور وعرض ولا تقديم المواد الواردة فيه التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة تابعة لسلطاته، أو بشأن تعيين حدوده. يمكن الاستشهاد بمحتويات هذا المنشور أو إعادة نسخها، شريطة ذكر مصدر المعلومات.

تصدير

تؤثر التدفقات المالية غير المشروعة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان بطرق لا تعد ولا تحصى. يتسبب هروب الثروات بطريقة غير موثقة من وإلى بلد ما - وكذلك داخله - في تداعيات خطيرة على الإيرادات الحكومية، فهذه الثروة كان بالإمكان استثمارها في الإنفاق العام وأشكال أخرى من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن التدفقات المالية غير المشروعة، ولا سيما تلك المتعلقة بالجريمة المنظمة، تسحب الأموال من الاقتصاد المشروع وقد تجبر الدولة على تحويل المزيد من الموارد لمنع النشاطات الإجرامية والتصدي لها أو معالجة الضحايا أو تعويضهم. ويعرقل استنزاف الموارد والإيرادات الضريبية الذي تسببه التدفقات المالية غير المشروعة توسيع الخدمات الاجتماعية الأساسية وبرامج البنية التحتية التي تهدف إلى تحسين رفاه وقدرات جميع المواطنين، وبالأخص من هم في فقر مدقع.

ومن نتائج التدفقات المالية غير المشروعة في العديد من البلدان النامية تقليص عدد المستشفيات والمدارس وأفراد الشرطة والطرق وفرص العمل، وكذلك نقص الموارد لصرف المعاشات التقاعدية. ولهذه الأسباب، يجب على الدول أن تولي أولوية أعلى بكثير لحجز ومصادرة الأصول التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة، وتوجيه هذه الأصول المستردة لتلبية الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية العالية. كما يتعين وضع نماذج وسياسات جديدة لمواجهة التدفقات المالية غير المشروعة بهدف إحداث سلسلة غير منقطعة من العمل من تتبع وتجميد وحجز ومصادرة واسترداد الأصول المتحصل عليها بطرق غير مشروعة، من خلال الإدارة الشفافة لهذه الأصول وتصفيتها، إلى استخدام العائدات لتلبية احتياجات التنمية ذات الأولوية. وستمكن هذه الآلية وهذا النموذج البلدان من استرداد المليارات من الأصول واستخدامها مباشرة، على سبيل المثال، في بناء المزيد من المدارس والمستشفيات والعيادات المجتمعية والبنية التحتية، فضلاً عن دفع رواتب المعلمين والممرضين والممرضات والأطباء الذين هم في أمس الحاجة إليها. وستمكن هذه السياسات الدول من خفض معدلات البطالة بين الشباب بشكل كبير. كل هذه العوامل لها أهمية جوهرية في دفع عجلة التنمية في أي بلد.

وعلى ضوء ما ورد أعلاه، تفتخر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة بالإعلان عن إطلاق هذه الدراسة حول التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول. تسلط هذه الدراسة الضوء على الأضرار الكبيرة التي تلحق بالجمهورية التونسية نتيجة التدفقات المالية التي تفلت من الرقابة، كما أنها تظهر القيمة الكبيرة لإعطاء الأولوية لتتبع الأصول التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة والمرتبطة بهذه التدفقات. وتلتزم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة بتقديم الدعم الأساسي والخبرة التي تحتاجها الدول لمواجهة التدفقات المالية غير المشروعة بأكثر فعالية. ولدى استحداث وتنفيذ استجابات أكثر فعالية، والتي تم تحديد الكثير منها في التوصيات الواردة في هذا التقرير، ستتمكن الهياكل الرسمية من إضعاف تأثير الجريمة المنظمة، وكذلك ضخ المزيد من التمويل لتلبية الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية العالية.

التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في الجمهورية التونسية

ملخص تنفيذي

تنتج الجريمة المنظمة كميات هائلة من الإيرادات غير المشروعة على المستوى العالمي. يعاني الاقتصاد التونسي بشكل كبير من التدفقات المالية غير المشروعة، إذ أن ذروة الخسائر قدرت بملياري دولار أمريكي في عام 2013 غير أن تونس تحتل مرتبة منخفضة نسبياً في مجال الإجرام حيث يشكل الإرهاب وتمويله والاتجار بالبشر وتهريبهم أهم الأنشطة الإجرامية في البلاد. يؤدّي الإرهاب إلى أضرار جسيمة على القطاع السياحي في تونس ويمثل هذا القطاع حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وأمام هذه الوضعية، تضطر السلطات التونسية إلى الاستثمار بشكل متزايد في القطاع الأمني، مما يمنع السلطات من الاستثمار في قطاعات انمائية رئيسية أخرى مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية.

في هذا الصدد يسلط التقرير الضوء على القطاعات الرئيسية في تونس التي يمكن أن تستفيد بشكل كبير إذا أعطت البلاد الأولوية لإسترجاع 10 ٪ فقط من المليين التي تفقدها سنوياً بسبب الجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة.

على الرغم من الجهود العديدة التي تبذلها تونس من أجل تحسين استراتيجياتها لمكافحة الإرهاب وتمويله، وبشكل عام من أجل مكافحة الجريمة المنظمة و التدفقات المالية غير المشروعة، لا تزال هناك تحديات كبيرة. يحتوي هذا التقرير في نهايته على بعض التوصيات الرئيسية التي تستهدف صانعي السياسات وأصحاب القرار.

استنتاجات رئيسية

- إن ضبط ومصادرة 10 ٪ فقط من مبالغ التدفقات المالية غير المشروعة المتداولة داخل البلاد سيُمكن الحكومة من تغطية رواتب 4500 ممرض لمدة عامين أو 2777 طبيباً لمدة عام واحد
- وبالمثل، يُمكن أن يُغطّي هذا المبلغ رواتب وأجور 4300 معلم لمدة عامين. و عوضاً عن ذلك، يمكن للأصول المستردة أن تُموّل كامل تكاليف برامج الوجبات المدرسية لنحو 400 000 طالب لمدة أربع سنوات
- إن النجاح في استرداد 10 ٪ فقط مما تخسره تونس بسبب التدفقات المالية غير المشروعة سيُمكن الحكومة من دعم تكاليف الحد الأدنى للأجور بالكامل لـ 40,000 شاب لمدة عام كامل أو دعم 50 ٪ من تكاليف الحد الأدنى للأجور لـ 80,000 شاب لمدة عام كامل
- يجب على الحكومة التونسية النظر في إنشاء و/أو تعزيز آليات غير جزائية لحجز ومصادرة الأصول (المصادرة المدنية). إذ أنه بمجرد إنشاء تلك الآليات وتنفيذها (مع مراعاة الإجراءات القانونية اللازمة لأي فرد يسعى إلى المطالبة بحق ملكية هذه الأصول) يقلص وقت عملية مصادرة الأصول من فترة تمتدّ اليوم على سنوات إلى فترة لا تتجاوز عدّة أشهر
- ينبغي النظر في اعتماد وتنفيذ آليات لإنشاء وكالة مركزية لاسترجاع الأصول يتألف من مسؤولين لديهم إمكانية النفاذ إلى قواعد بيانات دوائر رسمية مثل إدارة الضرائب وإدارة تسجيل العربات وإدارة الملكية العقارية وإدارة سجلات الأعمال التجارية وإدارة السجلات الجنائية والكيانات ذات الصلة من أجل تمكين الوكالة المركزية أو (التالية المماثلة) من تزويد أجهزة إنفاذ القانون بتقارير موحدة عن الأصول التي يمتلكها المشتبه في قيامهم بنشاط إجرامي خطير، إضافةً إلى الأصول الموجودة بحوزة أفراد أسرهم و/أو المرتبطين المحتملين بهم
- قد ترغب الحكومة التونسية في النظر في تحديد استخدام آليات المصادرة الموسعة ومصادرة القيمة المكافئة واعتماد إجراءات الإثراء غير المبرر كقاعدة في نظام العدالة الجنائية
- بسبب كثرة عدد القضايا التي يتناولها المدعين العامين والقضاة، يجب النظر في اعتماد آليات لتسوية القضايا الجنائية بطرق أكثر مرونة إن أمكن حيث يوافق المتهم على إعادة أصول تعتقد الدولة بصفة مؤكدة بأنها ناتجة عن فساد أو غيرها من الجرائم الخطيرة و/أو يوقّر المتهم معلومات موثوقة للدولة بشأن الجرائم الخطيرة أو الأصول غير المشروعة التي تم الحصول عليها من الآخرين مقابل عقوبة مخففة نسبياً
- قد تُقرّر الحكومة التونسية النظر في تعزيز آليات الحوار المنتظم وتبادل الآراء مع المجتمع المدني والمواطنين خاصة فيما يتعلق بالمجالات التي ينبغي استثمار الأصول المستردة فيها
- سيؤدي ذلك إلى نتائج أفضل فيما يتعلق بتلبية احتياجات الناس وسيعزز ثقة المواطنين في الشفافية الحكومية

المختصرات

AML/CFT	مكافحة غسيل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب
AMO	مكتب إدارة الأصول
ARO	مكاتب استرجاع الأصول
CPI	مؤشر تصورات الفساد
CTAF	اللجنة التونسية للتّحليل المالية
EU	الاتحاد الأوروبي
FATF	فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية
FMS	دائرة الرصد المالي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GFI	النزاهة المالية العالمية
IFFs	التدفقات المالية غير مشروعة
ILO	منظمة العمل الدولية
MENA-FATF	فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
ML/FT	مكافحة غسيل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب
NGO	منظمة غير حكومية
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OSCE	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
SDG	هدف التنمية المستدامة
TND	دينار تونسي
UN	الأمم المتحدة
UNECA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
UNICRI	معهد الأمم المتحدة الاقليمي لبحوث الجريمة والعدالة
USD	دولار أمريكي
WHO	منظمة الصحة العالمية

جدول المحتويات

1.....	الموجز والنقاط الرئيسية :
2.....	ملخص تنفيذي :
3.....	المختصرات :
4.....	1 . استعراض عام للتدفقات المالية غير المشروعة و استرجاع الأصول المتحصل عليها بصورة غير مشروعة.....
6.....	1.1. مقدمة.....
6.....	تعريف التدفقات المالية غير المشروعة
7.....	استرجاع الأصول المكتسبة بصورة غير مشروعة
9.....	2.1. اللوائح والتوصيات الدولية.....
10.....	2 . استعراض عام للتدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة في تونس
11.....	1.2. لمحة عامة عن الجمهورية التونسية
11.....	السياق الجغرافي والإقليمي
12.....	السياق الاجتماعي والاقتصادي.....
12.....	السياق السياسي والحكومة.....
12.....	2.2. التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة في تونس
12.....	تأثير التدفقات المالية غير المشروعة على تونس.....
12.....	السلع المقلدة
13.....	الإرهاب وتمويله
13.....	الفساد.....
14.....	الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين
14.....	التجاوزات السوقية والتنظيمية.....
14.....	غسيل الأموال
15.....	3.2. الإطار القانوني والمؤسسي في تونس
18.....	3 . أثر وتكلفة التدفقات المالية غير المشروعة في تونس
19.....	1.3. تقييم أضرار التدفقات المالية غير المشروعة في تونس
19.....	الضرر الاقتصادي
20.....	الضرر المجتمعي والحكومة
20.....	الضرر المادي والبيئي
21.....	2.3. استثمار الأصول المستردة في التنمية التونسية
22.....	قطاع الصحة
23.....	قطاع التعليم
24.....	قطاع التشغيل
25.....	4 . الاستنتاجات والتوصيات.....
28.....	المراجع.....

1. استعراض عام للتدفقات المالية غير المشروعة و استرجاع الأصول المُكتسبة بصفة غير مشروعة



1.1. مقدمة

- **الفساد** بما في ذلك عائدات السرقة والرشوة والكسب غير المشروع و اختلاس الثروة الوطنية من قبل المسؤولين الحكوميين
- **التجارة غير المشروعة**، بما في ذلك عائدات التهريب الضريبي والتزوير والإبلاغ الخاطئ والفواتير المُظلمة المتعلقة بالأنشطة التجارية وغسيل الأموال من خلال المعاملات التجارية
- **جرائم خطيرة أخرى** بما في ذلك عائدات الأنشطة الإجرامية التي تشمل الاتجار بالبشر والمخدرات والتهريب والتزوير والابتزاز (المعروف أيضا باسم الوصاية الإجرامية أو الابتزاز) وتمويل الإرهاب⁴

لا يسלט هذا التصنيف الذي يمثل تغييرا طفيفا عن التصنيف الذي استخدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام 2013 الضوء على الطبيعة المتنوعة والمتطورة للتدفقات المالية غير المشروعة فحسب، بل يؤكد أيضا على الحاجة إلى ردود متعددة الأوجه و شاملة تنصدي للتهديد من زوايا مختلفة فلا يقتصر على الإستجابة من زاوية العدالة الجنائية فحسب على سبل المثال.⁵ كما يتجاهل هذا التصنيف ما يُفهد بأن التدفقات المالية غير المشروعة يجب أن تكون ذات طبيعة دولية فقط إذ يمكن أن تحدث خسائر وأضرار كبيرة للاقتصادات الوطنية وأنظمة الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل حتى لو حدثت تدفقات مالية غير الشرعية داخل حدود بلد معين. وتختلف ديناميكية أشكال التدفقات المالية غير المشروعة من بلد إلى آخر تبعاً للتدفقات غير المشروعة العابرة إلى البلد وعبره وخارجه. ومع ذلك عادة ما ترتبط التدفقات المالية غير المشروعة ذات القيمة الأعلى مثل تجارة المخدرات بمستويات أعلى من الجرائم الأخرى على غرار الفساد.⁶

تُرَكِّز هذه الدراسة على الإيرادات والعائدات والأصول الأخرى الناتجة عن الأنشطة الإجرامية في تونس. نظرا للطبيعة المترابطة للتدفقات المالية غير المشروعة تبحث هذه الدراسة أيضا في الأصول الناتجة عن الفساد والتجارة لتوفير إطار مفيد للتدفقات المالية غير المشروعة في تونس. يعتبر غسيل الأموال أداة حاسمة تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة لنقل الإيرادات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع وتمويل النشاط الإجرامي. كما توجد أيضا صلة متينة بين الفساد والجريمة المنظمة حيث أن كليهما مدفوعان بنفس القيود المفروضة على الحوكمة والقانون.

تبحث هذه الدراسة التدفقات المالية غير المشروعة الناتجة عن النشاط الإجرامي المنظم في تونس و تُقدّم لمحة عامة عن الجريمة المنظمة والأصول المرتبطة بالجريمة المنظمة في البلاد كما تُحدد الأطر التشريعية والتنظيمية القائمة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة و استرجاع الأصول المكتسبة بصفة غير مشروعة. إن السياسة الفعالة لاسترجاع الأصول مُكوّنة أساسيا في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتخفيف من الضرر الناتج عن التدفقات المالية غير المشروعة.

الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو تقديم توصيات موجهة إلى السلطات الوطنية، إضافة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لإنشاء وتعزيز آليات لضبط الأصول المرتبطة بالجريمة المنظمة (والفساد على المستوى العالي حيثما كان ذلك مناسباً) ومصادرتها بفعالية وكفاءة. تُقدّم الدراسة أيضا توصيات لتعزيز الإدارة الفعالة والشفافية لأي أصول مسترجعة بما في ذلك توصيات تتعلق بتوجيه هذه الأصول إلى الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية العالية التي تتكون في تونس من قطاعات التشغيل والصحة والتعليم.

تم جمع البيانات المُعتمدة في هذه الدراسة بين شهري ماي وأكتوبر من سنة 2020 عبر أبحاث مكتبية مفتوحة المصدر ومقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

تعريف التدفقات المالية غير المشروعة

لا يوجد توافق كامل في الأراء بشأن تعريف التدفقات المالية غير المشروعة إذ أنها تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة و السلوكيات التي تعكس الطبيعة المعقدة والمتعددة الأوجه للتجارة الدولية غير المشروعة وتمويلها¹. إن عدم وجود تعريف لمفهوم التدفقات المالية غير المشروعة متعارف عليه ومعتمد عالميا يفسر صعوبة تحليله وبالتالي توفير استجابات محددة الهدف. ذكرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أن عدم وضوح المصطلحات يحدّ من ظهور تدابير فعالة في مجال السياسات العامة.²

كما أن صعوبة تقدير حجم التدفقات المالية غير المشروعة . إحصائياً الناجمة عن محاولات المتورطين فيها إخفاء هذه التدفقات سعياً لعرقلة مهام أجهزة إنفاذ القانون تصعب جهود اعتماد تعريف موحد وعالمي لمفهوم التدفقات المالية غير المشروعة. بناءً على ذلك، فإن محاولة جمع معلومات موثوق بها لنمذجة الإجراءات الجنائية والبيانات المطلوبة التي يمكن من خلالها التوصل إلى ردود دقيقة يمسى أمرا صعبا للغاية.³

على الرغم من تلك الصعوبات، ولأغراض هذه الدراسة و من أجل مساعدة الدول على تطوير استجابات شاملة ومفيدة للحد من التهديد، تعرف التدفقات المالية غير الشرعية على نطاق واسع بأنها الإيرادات والعائدات وأي أصول أخرى الناتجة من الأنشطة التالية:

استرجاع الأصول المكتسبة بصورة غير مشروعة

يُعدّ استرجاع الأصول المكتسبة بصورة غير مشروعة أمراً أساسياً لمكافحة الجريمة المنظمة إذ أنه يحرم المجرمين من مكاسبهم المالية ويمكن أن يُمثل رادعاً لحدوث جرائم أخرى في المستقبل (بالقضاء على الحوافز المالية للجرائم). ويمكن أن يساعد استرجاع الأصول المكتسبة بصورة غير مشروعة أيضاً في التخفيف من الآثار الضارة للتدفقات المالية غير المشروعة من خلال تصفياتها وإعادة استثمارها في الرفاه العام والاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية العالية. تشمل عملية استرجاع الأصول المكتسبة بصفة غير مشروعة مراحل الاكتفاء والتعقب قبل تجميدها وحجزها ومصادرتها والتصرف فيها.

كانت نتائج استرجاع الأصول المكتسبة بصورة غير مشروعة على الصعيد العالمي متواضعة في أحسن الأحوال. في عام 2012 أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دراسة استقصائية لقياس الأصول المجمدة التي تم استرجاعها بين عامي 2010 و يونيو 2012. خلال هذه الفترة الزمنية تم تجميد ما يُعادل نحو 1.4 مليار دولار أمريكي من الأصول المتصلة بالفساد. أما عن الأصول المسترجعة، فقد تمّت إعادة ما يُناهز 147 مليون دولار إلى دوائر قضائية أجنبية في نفس الفترة. تُعدّ هذه الأرقام ضئيلة جداً بالمقارنة مع التقديرات الشائعة التي تقدر الحجم الإجمالي لغسيل الأموال في العالم بين اثنين وخمسة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ففي عام 2009 فقط فحسب، قُدّرت عائدات الأنشطة الإجرامية بنسبة 3.6 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مع غسيل 2.7 % من عوائدها (أو 1.6 تريليون دولار أمريكي).⁷ للقياس، يتجاوز هذا الرقم مجموع إجمالي الناتج المحلي لعام 2019 المسجّل في كل من إسبانيا وأستراليا والمكسيك والمملكة العربية السعودية.

كما كان التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأوروبي في استرجاع الأصول المكتسبة بصفة غير مشروعة متواضعا أيضاً إذ تقدر مؤسسة يوروبول بأن الجماعات الإجرامية المنظمة تحقق أرباحاً تبلغ 110 مليار يورو سنوياً على مُستوى الاتحاد الأوروبي⁸ كما تعتبر بأن الكلفة الاقتصادية للفساد على الاتحاد الأوروبي تبلغ حوالي 120 مليار يورو سنوياً.⁹ وتقدر يوروبول بأن حوالي 1.2 مليار يورو تصادر كل عام في الاتحاد، أي ما يعادل 0.009 % من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي.

تمثل هذه النسبة المصدرة لبلد يبلغ ناتجه المحلي الإجمالي 200 مليار يورو مثل فنلندا في عام 2014 حوالي 17.7 مليون يورو وبالنسبة لبلد يبلغ ناتجه المحلي الإجمالي واحد تريليون يورو مثل إسبانيا سنة 2014 حوالي 88.7 مليون يورو أما بالنسبة لبلد يبلغ ناتجه المحلي الإجمالي حوالي 2.2 تريليون يورو مثل فرنسا سنة 2014 فقد يُمثل المبلغ المصادر حوالي 195.2 مليون يورو.

أما بخصوص الرشوة فحسب، تتراوح التقديرات الأكثر شيوعاً لحجمها السنوي على المستوى العالمي بين 1.5 و 2 تريليون دولار أمريكي.¹⁰

يمكن أن تتسبب رشوة تبلغ مليون دولار أمريكي بخسارة بمقدار 100 مليون دولار لبلد فقير تحريف مسار مشاريع إنمائية والتشجيع على اتخاذ قرارات استثمارية غير مناسبة تقوّض التنمية.¹²

الفساد والرشوة والسرقة والتهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة الأخرى تكلف البلدان النامية 1.26 تريليون دولار أمريكي سنوياً. هذا هو تقريباً الحجم المشترك لاقتصادات سويسرا وجنوب أفريقيا وبلجيكا هو مبلغ كاف لرفع 1.4 مليار شخص يتحصلون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم فوق عتبة الفقر والاحتفاظ بهم في ذلك المستوى لمدة 6 سنوات على الأقل.¹¹

على الرغم مما سبق، يجب التعامل مع هذه التقديرات بكثير من الحذر. فهي تهدف فقط إلى إعطاء فكرة عن حجم غسيل الأموال الذي لا يمثل سوى جزء من التدفقات المالية غير المشروعة. ونظراً للطبيعة غير القانونية لهذا النوع من المعاملات، لا تتوفر إحصاءات دقيقة ولا يُحتمل توقُّرها على الإطلاق وبالتالي يستحيل إصدار تقديرات نهائية للمبالغ التي يتم غسيلها عالمياً كل سنة. ولذلك فإن مجموعة العمل المالي (FATF) لا تنشر أي أرقام في هذا الصدد. ومع ذلك، يوجد إجماع عالمي تقريباً على أن غسيل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة يقوضان معظم الاقتصادات ومسارات التنمية في جميع أنحاء العالم.

وبقدر ما تُنهك التدفقات المالية غير المشروعة مسارات التنمية فإن استرجاع الأصول المرتبطة بها يمكن أن يعزز فرص ونسق النمو. إن استرجاع جزء صغير فقط من الأصول المكتسبة بصفة غير مشروعة والمرتبطة بنشاط إجرامي خطير سواء كان خارجي أم داخلي يمكن أن يوفر للبلدان النامية موارد إضافية هي في أمس الحاجة إليها. في هذا السياق، فإن إعطاء الأولوية لتعقب الأصول المكتسبة بصفة غير مشروعة وضبطها ومصادرتها واستعادتها يُمكن أن يُموّل الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية العالية مثل الاحتياجات في قطاعات الصحة أو التعليم أو البنية التحتية، بالإضافة إلى خلق رادع جيد للجريمة.

أتاحت العديد من النّقائص، وخاصةً على الصعيد التعاون العابر للحدود لاسترداد الأصول، الفرصة للمنظمات الإجرامية والمسؤولين الفاسدين من الاستفادة من نقاط الضعف هذه. عادةً ما يكون إثبات ارتباط الأصول بالسلوك الإجرامي عملية معقدة وطويلة، مما يؤدي في النهاية إلى نقص ثقة عامة الناس في مؤسسات الدولة.

المبلغ السنوي المُقدّر لعائدات غسيل الأموال على المستوى العالمي يتجاوز الناتج الإجمالي المحلي لسنة 2019 للدول التالية مجتمعة



يُمكن لمثل هذه المكاتب المخصصة لاسترجاع الأصول بمجرد بعثها تحديد خارطة شاملة تجمع مختلف المؤسسات والقطاعات حول أصول وممتلكات الفرد وكذلك الأصول التي يحتفظ بها أفراد أسرته أو شركائه مَن يُشبهه في تورطهم في نشاط إجرامي خطير حيث كثيراً ما يقوم شخص بغسيل الأصول التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لا يُسجلها باسمه.

بالإضافة إلى ذلك ثبت أن إنشاء وتدريب المحللين الماليين المتخصصين الذين يدعمون دور المدّعين العامين في إثبات الجرائم المالية هام ومُفيد في سواء كان ذلك على مستوى الإجراءات الجنائية أو إجراءات المصادرة المدنية. كما أظهرت الدول التي وضعت آليات قوية للتعاون بين المؤسسات نجاحاً أكبر في استرجاع الأصول المُكتسبة بصفة غير مشروعة.¹⁶

ومع ذلك، فإن البلدان التي حققت أكبر قدر من النجاحات في تعقب الأصول المُكتسبة بصفة غير مشروعة وتجميدها وضبطها ومصادرتها، سواء كانت موجودة في الخارج أو في الداخل، هي البلدان التي اعتمدت آليات تمكنها من الإسراع في إجراءات العدالة الجنائية للمصادرة¹³ إضافةً إلى تمكنها من مصادرة الأصول دون الإِستناد إلى حكم الأصول بناءً على الإدانة.¹⁴

وقد اعتمد عدد متزايد من الجهات القضائية آليات لبدء إجراءات تتعلق بالثروة غير المبررة أو الإِثراء غير المشروع.¹⁵ تعترف العديد من البلدان اليوم بأهمية إنشاء مكاتب مخصصة لاسترجاع الأصول، وهي مكاتب تضم مسؤولين يتمتعون بإمكانية النفاذ إلى قواعد بيانات دوائر رسمية متعددة مثل وكالة تسجيل العربات وسجل الأعمال التجارية والبيانات الضريبية وقاعدة البيانات الجرمية والسجلات الجنائية.

آليات التعجيل بالإدانة والمصادرة غير المستندة إلى إدانة:

- التفاوض لتخفيف العقوبة أو المصالحة أو أنواع التسوية السريعة الأخرى للإجراءات الجنائية التي تتطلب من المدعى عليه إعادة الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة مقابل عقوبة مخففة (أو معلومات تتعلق بالأصول التي حصل عليها آخرون بشكل غير مشروع)؛
- آليات تسمح للمحاكم بفرض أوامر بمصادرة ممتدة. مثال: إصدار أمر يفيد بأن جميع الأصول المكتسبة، على سبيل المثال، خلال السنوات الخمس الماضية من قبل مدعى عليه أدين بجريمة خطيرة، يُفترض أنها مكتسبة بطريقة غير مشروعة، ما لم يتمكن المدعى عليه من دحض هذا الافتراض؛
- أوامر بمصادرة أصول مكتسبة بشكل قانوني من قبل المدعى عليه، حيث تثبت الدولة أنها اتخذت كل التدابير المعقولة لتحديد مكان وجود الأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة، لكنها لم تتمكن من تحديد هذا المكان

وهناك آليات قيّمة أخرى تشمل: إجراء منفصل لمصادرة مدنية لأصول يعتبر أنها قد اكتسبت بطرق غير شرعية - هذه الإجراءات تضع العبء الأولي على عاتق الدولة لإثبات أن بعض الأصول ناتجة عن أنشطة غير مشروعة، وإن كان ذلك بعبء إثبات أقل؛ وإجراءات المصادرة المدنية، وإن كانت لا تبث في الجرم الجنائي لأي شخص معين، أو تسمح للقاضي بحرمان أي شخص من حريته، فإنها تمكّن من إصدار حكم في ظرف أشهر، واستعادة الأصول بسرعة أكبر، خلافاً للقضايا التي تنطوي على غسل الأموال الإجرامية، على سبيل المثال، والتي تستغرق عادةً عدة سنوات. إن بدء إجراءات قضية ما تتعلق بمصادرة مدنية والفصل فيها ضد أصول متحصّل عليها بطرق غير مشروعة (لا يمنع بالضرورة تحريك الدعوى في قضية جنائية موازية والبت فيها) ضد شخص

2.1. اللوائح والتوصيات الدولية

التهرب الضريبي.²⁰ هذا و تُوفّر آليات إضافية مثل شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات (والشبكات المماثلة) لاسترجاع الأصول دعماً قيماً للغاية وحواراً بين الدول للشرطة والمُدعين العامين لتحسين ضبط الأصول المرتبطة بالجريمة المنظمة والفساد على المستوى العالي.²¹

تمّ وضع مجموعة واسعة من الاتفاقيات والمعايير والهيئات الدولية من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتشمل اتفاقيات الأمم المتحدة التي تضع معايير يُتوقع من جميع البلدان الإمتثال بها لتجنب توفير ملاذ آمن لمختلف أنواع التدفقات المالية غير المشروعة وتشمل أيضاً معاهدات أو منظمات ذات عضوية أضيق لكنها تحدد تدابير أكثر تفصيلاً. يسمح عدد من هذه المعاهدات بإجراء استعراضات نقدية مفيدة من جانب النظراء لضمان الامتثال.

المعايير الدولية الرئيسية المتعلّقة بالتدفقات المالية غير المشروعة

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988
- اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقمع تمويل الإرهاب لسنة 1999
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة بين الدول لسنة 2000
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003
- التوصيات الدريبعون لمجموعة العمل المالي (FATF)

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015 جدول أعمال أديس أبابا الذي يدعو "المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية المعنية إلى نشر تقديرات لحجم ومُكوّنات التدفقات المالية غير المشروعة".¹⁷ وبصورة مماثلة، تدعو أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والمعروفة رسمياً باسم "تحويل عالمنا (جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة)"، البلدان إلى:

- الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة بحلول عام 2030
- الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالها
- إنشاء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشفافة
- تعزيز تعبئة الموارد المحلية أيضاً من خلال دعم البلدان النامية
- تعزيز استقرار الاقتصاد العالمي الكُلّي
- تعزيز استرجاع وإعادة الأصول المسروقة ومكافحة الجريمة المنظمة¹⁸

كما تسلط الأمم المتحدة الضوء على الحاجة إلى منهجية لتقدير التدفقات المالية غير المشروعة من أجل الامتثال لمتطلبات البيانات الناشئة عن الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.¹⁹

يضطلع الاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضاً بأدوار رئيسية في تحديد الأولويات التي تحتاج البلدان إلى النظر فيها من أجل التصدي بشكل أفضل لتهديدات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز آليات ضبط الأصول ومصادرتها و معالجة

2. مراجعة التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة في تونس



1.2. لمحة عامة عن الجمهورية التونسية

تحتلّ دول منطقة شمال أفريقيا المراتب الأولى في قائمة البلدان ذي التدفقات المالية غير المشروعة العالية بسبب طبيعتها المصدرة للنفط. تفيد تقارير منظمة النزاهة المالية العالمية بأن منطقة شمال أفريقيا تمثل أهم معبر في القارة الإفريقيّة للتدفقات غير المشروعة المتصلة بالتجارة والتي كَبِدَت المنطقة خسائر تجاوزت الـ 20 مليار دولار منذ سنة 2015 بسبب هذه التدفقات. بينما بلغت مجموع الخسائر التي تكبّدها الجزائر ومصر والمغرب وليبيا وتونس 300 مليار دولار نتيجة تهريب رأس المال غير المحسوب بين عامي 1970 و 2015.²³

تهديدات التدفقات المالية غير المشروعة تطلّ تونس أيضاً إذ أنها تقع على مقربة من السواحل الإيطاليّة (حوالي 5.2 ميل) وتُمثّل نقطة عبور للسلع والخدمات والأشخاص الذين يسعون للوصول إلى أوروبا. بحسب تقرير مجموعة العمل المالي لعام 2016، أن أكبر تهديد تواجهه تونس هو تمويل الإرهاب، و يليه خطر الفساد وضعف القطاع المالي.²⁴ بلغ إجمالي التدفقات المالية غير المشروعة المُهرّبة إلى الخارج سنة 2013 ما يُناهز الملياري دولار أمريكي أو ما يُعادل 181 دولارا عن الناتج القومي للفرد.²⁵ إضافةً إلى ذلك، اتضح بأن تونس فقدت بين عامي 1960 و 2010 ما يُناهز 38.9 مليار دولار أمريكي بسبب أشكال مختلفة من الأنشطة غير المشروعة.²⁶

أثبتت دراسات مختلفة بأن التدفقات المالية غير المشروعة تضرّ بالدول وخاصة منها الدّول النامية بطرق لا تعد ولا تحصى. وعلى وجه التحديد فإن العواقب الناجمة عن الأنشطة الإجرامية لها آثار طويلة الأمد على نمو الاقتصادات النامية حيث تؤثر سلباً على مصداقية البلد مما يشكل رادعاً لأصحاب رؤوس الأموال الأجانب ويشيخهم عن الاستثمار الأجنبي المباشر.²⁷ من جهة أخرى تضرّ التدفقات المالية غير المشروعة الاقتصادات المحلية إذ يتقلّص رأس المال المُتاح للاستثمار في السلع والخدمات العامة مثل الصحة العامة والمدارس والبنية التحتية واحتياجات التنمية الأخرى.²⁸ ذكرت في هذا السياق التوقعات الاقتصادية الأفريقية (African Economic Outlook) أن متوسط الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا يمكن أن يزيد بأكثر من عشرة في المائة لو بقيت هذه التدفقات المالية داخل القارة الأفريقيّة.²⁹

تعمل تونس على اتخاذ خطوات مختلفة لمُكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. ففي عام 2003 تمّ إنشاء اللجنة التونسية للتحليل المالية وهي لجنة مكلفة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق إصدار مواد وسياسات بحثية منتظمة للموظفين المحليين.³⁰ وعلى الصعيد الدولي وقّعت تونس على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة بين الدول واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما أن تونس أحد مؤسسي مجموعة العمل المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (GAFIMOAN).

ونتيجة لجهودها الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة، أزالَت مجموعة العمل المالي تونس من قائمة الدول المقصرة في مكافحة غسيل الأموال، لتصبح من الدول التي لا تحتاج إلى مراقبة الامتثال.³¹ لذلك، وعلى الرغم من أن تونس لا تزال مُعرّضة لخسائر اقتصادية كبيرة بسبب التدفقات المالية غير المشروعة إلا أنها تتخذ أيضاً العديد من الخطوات اللازمة لمكافحة هذه الأنشطة الغير قانونية.



- تحد تونس ليبيا والجزائر والبحر الأبيض المتوسط
- يبلغ عدد سكانها 11.7 مليون نسمة 98 % منهم من أصل عربي
- اللغات: العربية الفصحى والدّارجة (اللغة العامية الأكثر استخداماً) والفرنسية
- 1956 : الاستقلال عن فرنسا
- جمهورية برلمانية

السياق الجغرافي والإقليمي

اكتسبت حدود شمال أفريقيا خلال العقد الماضي اهتماماً متجدداً نظراً للتطورات السياسية في المنطقة. بدءاً من عام 2011 . مهّد الربيع العربي (المعروف أيضاً باسم ثورة الياسمين) الذي انطلقت شرارته من تونس الطريق لتغييرات كبيرة في المنطقة وطالب المتظاهرون في مختلف البلدان برحيل القادة الطغاة بعد سنوات من الحكم الاستبدادي. وفي حين أدت هذه التغييرات في بعض الحالات إلى انتقال ديمقراطي كما كان الحال في تونس، تركت في حالات أخرى فراغاً أصبحت فيه مؤسسات الدولة أكثر هشاشة وأقل استعداداً لمواجهة الأزمات. وعندما تُصبح الدولة غير قادرة على العمل بفعالية، تعمل المنظمات الإجرامية على الاضطلاع بدور أكبر في المجتمع (وغالباً ما يحدث هذا) بتعزيز قوتها عبر إستغلال التدفقات المالية غير المشروعة

إن التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية عالية جداً وتترايد بشكل مُطرد مع مرور الوقت، حيث قدرت منظمة النزاهة المالية العالمية أن الدول النامية تخسر تقريبا ما يُعادل واحد تريليون دولار أمريكي سنوياً.²²

السياق الاجتماعي والاقتصادي

الدولة الأفضل أداءً من حيث الإجراء العام وتحتل المرتبة 53 من أصل 54 في مؤشر الاتحاد الأوروبي للإجرام.³⁹ وفقا لمؤسسة ENACT تتمتع تونس بمرونة عالية في مواجهة الجريمة المنظمة نظرا لإطارها التشريعي القوي لمكافحة الإجرام ولوجود مستويات عالية من الشفافية والمساءلة.⁴⁰ علاوة على ذلك تحتل تونس المرتبة 49 من بين الدول الأفريقية على مؤشر الأسواق الجنائية للاتحاد الأوروبي في ظل غياب سوق إجرامية مؤثرة بشكل كبير على البلاد.⁴¹ ومع ذلك فإن الخسائر المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة تتواجد في تونس وترتبط ارتباطا وثيقا بالأنشطة الإجرامية إذ أنها تنتج معظم الأموال التي يتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة

تتجلى الأنشطة الإجرامية في تونس في أشكال مختلفة و تُهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد بطرق مختلفة. ووفقا لمجموعة العمل المالي، يُمثل الإرهاب وتمويله النشاط الإجرامي الأكثر انتشارا، يليه الفساد والتجاوزات السوقية أو التنظيمية.⁴² وفقا لكل من وزارة الخارجية الأمريكية⁴³ ومنظمة ENACT⁴⁴، يمثل تهريب البشر والاتجار بهم تهديدات كبيرة تُعاني منها البلاد. كما أن تجارة المخدرات (وخاصة الماريغوانا) و الموارد غير المتجددة مثل النفط يخلق أنشطة غير قانونية وضارة بالاقتصاد التونسي بشكل عام.⁴⁵ ومن هذا المنطلق يسعى هذا التقرير إلى تحليل هذه الأنشطة الإجرامية المختلفة وتأثيرها على الاقتصاد التونسي، ليتمثل الهدف العام في ضبط توصيات محددة حول كيفية تعزيز الحاجة إلى تعقب وضبط ومصادرة الأموال التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع والمرتبطة بالنشاط الإجرامي المنظم و بالفساد.

البضائع المزيّفة : تهريب الوقود والمخدرات والتبغ والأسلحة

يُعتبر تهريب البضائع مشكلا جديا في تونس . ففي عام 2019 ذكرت الجمارك التونسية أن قيمة البضائع المهربة التي تم ضبطها بلغت 244 مليون دينار.⁴⁶ من هذه البضائع المهربة، يتسبب تهريب النفط بخسارة كبيرة في الإيرادات للدولة ولأصحاب الأعمال المحليين في آن واحد. تُشير تقديرات سنة 2017 إلى أن حوالي 30 ٪ من مبيعات النفط في تونس مصدرها سوق النفط غير الشرعي (أي السوق السوداء) بمشاركة أكثر من 20 ألف شخص في عمليات التهريب.⁴⁷ علاوة على ذلك، تم إغلاق ما يُقارب الأربعين محطة وقود نتيجة لهذا النشاط غير القانوني⁴⁸ في عام 2016

تُمثل المُخدرات و التبغ البضائع المهربة الأكثر شيوعا. سجّل استهلاك الماريغوانا والاتجار به ارتفاعا ملحوظا خلال العقد الماضي.⁴⁹ بالإضافة إلى ذلك، صادرت السلطات التونسية 61 مليون قرصا مخدرا في عام 2012.⁵⁰ في سنة 2019، تمكنت الإدارة العامة للديوانة من حجز 50 ألف علبة من السجائر المهربة .⁵¹ وتصنف تونس أكبر ثاني مستهلك للسجائر غير المشروعة في العالم بعد ليبيا، إذ أن كل سيجارة من أصل أربعة سجائر مستهلكة في البلاد مصدرها السوق السوداء.⁵² وتمثل عائدات هذه الأنشطة عبئا هائلا على الاقتصاد التونسي حيث خسرت كبدته خسائر بقيمة 565 مليون دولار⁵³ . وأورد تقرير من منظمة ENACT

غالبا ما يعتبر الإقتصاد التونسي قوي ومستقر نسبيا، وذلك بسبب عدة عوامل منها تشجيع النظام السابق لدعم وتعزيز اقتصاد السوق المفتوح. وقد أدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر والتشجيع على التصدير في ظل حكمه زين العابدين سنوات من النمو قارب نسبة خمسة بالمائة في السنة.³²

ومع ذلك عانت تونس كثيرا من الأزمة المالية لعام 2008، فارتفعت البطالة بين الشباب بشكل ملحوظ مما أدى إلى انتشار السخط بين السكان بعدما إتضح الفساد في نظام بن علي، خرج المتظاهرون إلى الشوارع وتمردوا على الرئيس في ما يعرف اليوم ببداية الربيع العربي.³³ وفي أعقاب هذه الانتفاضات شهدت البلاد عددا من الهجمات الإرهابية استهدف بعضها قطاع السياحة في تونس. ونتيجة لذلك عانى القطاع السياحي الأثريين بين عامي 2011 و 2016. فالقطاع السياحي الذي كان يُمثل في السابق 21 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي التونسي وانخفضت عائداته إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، لتبلغ 14.3 ٪ في الأشهر التي تلت الهجمات.³⁴ بالإضافة إلى ذلك، انخفض معدل النمو الإجمالي في تونس بشكل حاد بين عامي 2015 و 2017، متأرجحا بين واحد إلى اثنين في المائة سنويا وهو بعيد كل البعد عن ال 5 ٪ التي ميّزت العقود السابقة.³⁵

السياق السياسي والحكومة

تونس جمهورية برلمانية وكان الحبيب بورقيبة أول رئيس لها. إذ حكم البلاد بنظام دولة الحزب الواحد لمدة 31 عاما. تولى زين العابدين بن علي الرئاسة بعد انقلاب وحكم البلاد حتى الانتفاضة التي اندلعت سنة 2011 . طالب المتظاهرون بالتغيير السياسي والإطاحة بين علي الذي فرّ من البلاد عام 2011 . تم إنشاء مجلس تأسيسي (المجلس الوطني التأسيسي التونسي) لوضع دستور جديد تمت المصادقة عليه سنة 2014

2.2. التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة في تونس

تأثير التدفقات المالية غير المشروعة في تونس

يعاني الاقتصاد التونسي بشكل كبير من التدفقات المالية غير المشروعة حيث أظهرت دراسة أجرتها منظمة النزاهة المالية العالمية أن تونس تتكبد خسارة تزيد عن 1.2 مليار دولار أمريكي سنويا بسبب التدفقات المالية غير المشروعة. وبلغت ذروة هذه الخسائر ملياري دولار أمريكي سنة 2013، أي ما يُعادل 181 دولارا عن كل فرد.³⁶ كما قدّرت دراسة أخرى مؤخرا أن المُبادلات التجارية غير الرسمية بين تونس وجيرانها ليبيا والجزائر تتراوح بين 1.8 و 2.4 مليار دولار أمريكي.³⁷ وإذا اعتبرنا الناتج المحلي الإجمالي المعلن عنه المُقدّر ب 38.79 مليار دولار أمريكي والناتج المحلي الإجمالي 11.900 دولار للفرد اعتبارا من عام 2017³⁸ يُمكننا الاستخلاص بأن هذه الخسائر تُؤثر بشكل كبير على الاقتصاد التونسي وعلى الحياة اليومية للمواطن التونسي البسيط.

تحتل تونس مرتبة منخفضة في الإجراء بالرغم من أن الخسائر المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة فيها مرتفعة. ففي الواقع، تعد تونس

الإرهاب والسياحة

إن تحديد الأثر الاقتصادي للإرهاب وتمويله على تونس بالترقيم ليس أمراً بديهياً. ومع ذلك، إذا نظرنا إلى تأثير هذه التدفقات على التنمية الشاملة للبلاد مدى الضرر. فعلى سبيل المثال، تأثر القطاع السياحي، والذي يمثل شريحة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي التونسي، بشكل كبير جراء التصاعد في الإرهاب. يشغل القطاع السياحي نحو 12% من القوى العاملة التونسية،⁶⁴ مما يجعل هذه الشريحة عرضةً أكثر للأضرار الناجمة عن أي تغيرات سلبية لهذا القطاع. ومن المرجح أيضاً أن تتأثر الصناعات ذات الصلة الأخرى مثل الصناعات الغذائية والمشروبات بتراجع النشاط السياحي لأنها تمثل قطاعات توفر خدمات أساسية للقطاع السياحي.

في ذلك داخل أجهزة الشرطة⁶⁶ والسلطة القضائية⁶⁷ والإدارة العمومية التونسية⁶⁸. ومع ذلك، فإن الفساد في تونس ليس متفشياً على نفس مستوى التفشي في البلدان المجاورة والمحيطية الأخرى. لذا، فقد أفادت وزارة الخارجية الأمريكية أن الشركات الأمريكية لا تمنع كثيراً من ممارسة الأعمال التجارية في تونس على الرغم من أنها تدرك بأن الرشوة والفساد قد يُعيقا بعض المعاملات التجارية.⁶⁹

كان الفساد منتشراً داخل عائلة بن علي لمدّة عقود من الزمن. يُظهر تقرير صادر عن البنك الدولي سنة 2014 أن الشركات المملوكة من قبل العائلة المرتبطة بالرئيس السابق حصلت على مزايا خاصة من الحكومة. بالتالي، حصدت تلك الشركات 21% من أرباح القطاع الخاص على الرغم من تشكيلها لثلاثة في المئة من هذا القطاع.⁷⁰ كما وجدت جامعة ماساتشوستس أنه بين عامي 1960 و 2010 خسرت تونس 38.9 مليار دولار بما في ذلك 33.9 مليار دولار في عهد بن علي.⁷¹ وتشير بعض التقارير إلى أن بن علي أخفى ما يُناهز 17 مليار دولار من أصول تم الاستحواذ عليها بطريقة غير مشروعة⁷² وهذا وحده يؤكد على ضرورة وضع سياسات وآليات أقوى (جنائية ومدنية على حد سواء) من أجل مصادرة الأصول المرتبطة بالفساد واسترجاعها على نحو أكثر فعالية.

لسوء الحظ لم ينته الفساد مع انتهاء نظام بن علي حيث لا تزال تونس تحتل المرتبة الثامنة من ضمن الدول الأكثر فساداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.⁷³ وصنّفت منظمة الشفافية الدولية تونس في المرتبة 43 من أصل 100 على مؤشر مُدركات الفساد، حيث تُمثل المرتبة 100 الأقل فساداً والمرتبة 0 هي أكثرها.⁷⁴ علاوة على ذلك تُشير منظمة الشفافية الدولية أيضاً إلى أن 67% من التونسيين الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون أن الفساد قد ارتفع خلال الفترة بين 2018 و 2019 مع اعتراف 18% منهم بقبول رشوة.⁷⁵

أن الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة في سوق التبغ والسجائر قادرين في بعض الحالات على التحكم والتلاعب في الكميات التي تباع في السوق الرسمية بغية خلق نقص في السوق السوداء للاستفادة منه.⁵⁴

الإرهاب وتمويله

شهدت تونس طفرة في النشاط المرتبط بالإرهاب في عام 2015. كان للصراع في ليبيا المجاورة تأثير ضار على تونس. إذ أدّى افتقار ليبيا القدرة على مراقبة حدودها إلى تيسير عبور المهربين إلى تونس⁵⁵ إضافةً إلى تهريب المخدرات والأسلحة دون الكشف عنهم.⁵⁶ كما أصبحت تونس نقطة عبور للجهايين الذين يسعون للقتال في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية.⁵⁷ بالإضافة إلى ذلك يُذكر بأن تونس من بين الدول التي وقّرت أكبر عدد من المقاتلين الأجانب الذين انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا.⁵⁸ كشفت إحدى الدراسات بأنه على الرغم من عدم توجّه العديد من المقاتلين الأجانب إلى ارتكاب أعمال إرهابية، فإن من يقوم منهم بتلك الأعمال سيرتكبها بشكل أعنف وسينتج عنها عدد أكبر من الضحايا.⁵⁹ في الواقع، مقاتلون أجانب عائدون من بُور التوتّر هم من أشرفوا على تنفيذ العمليتين الإرهابيتين في كل من متحف باردو وسوسة⁶⁰ وهذا مؤشر رئيسي على التهديد الذي يُشكّله المقاتلون الأجانب العائدون وهو حقيقية لا يُمكن الاستهانة بها.

تتضح الروابط بين المنظمات الإرهابية والإجرامية بشكل متزايد. شارك الإرهابيون الذين ارتكبوا هجمات باريس وبروكسل في عامي 2015 و 2016 سابقاً في أنشطة إجرامية مختلفة.⁶¹ كما أن التقاطعات بين الإرهاب والجماعات الإجرامية واضحة أيضاً في تونس. فقد حدثت طفرة في البضائع المزيفة بالتزامن مع زيادة في الأنشطة المتعلقة بالإرهاب.⁶² كشفت دراسة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية أن المجرمين والجهاديين زادوا التعاون مع بعضهم البعض وخلقوا نوعاً من «العصابات الإسلامية» لزيادة سيطرتهم على مناطق إستراتيجية مقابل الحدود التونسية والعمل بشكل أكثر فعالية خاصة فيما يتعلق بالبضائع.⁶³

إن دعم استراتيجيات مكافحة الإرهاب وزيادة الاستثمار في ضوابط أكثر صرامة من قبل الجيش والشرطة قد تبدو الإستراتيجية الأكثر أماناً لمكافحة تنامي الإرهاب، إلا أن تعزيز هذه الإستراتيجيات يمكن أن يمثل أيضاً عبئاً على الاقتصاد التونسي يمكنه إجبار الدولة على تصفية استثماراتها في القطاعات الأخرى مثل قطاعات التعليم والرعاية الاجتماعية والبنية التحتية وتقليصها. يمكن أن يكون لتراجع الاستثمارات في هذه المجالات آثار ضارة طويلة الأمد على التنمية الاقتصادية للبلاد، وبالتالي يمثل تأثيراً سلبياً إضافياً للإرهاب على اقتصاد تونس.

الفساد

يُعتبر الفساد في تونس كما هو الحال في العديد من البلدان قضية شائكة. كانت المحسوبة المتفشية بين أفراد عائلة نظام بن علي سبباً رئيسياً في الاضطرابات التي عرفتها البلاد سنة 2011.⁶⁵ وقد اتخذت الحكومات المتعاقبة إجراءات لمكافحة الفساد على المستويات العليا في البلاد ولكن القضية لم تحل بعد. بعبارة أخرى لا يزال الفساد والرشوة موجودان في العديد من القطاعات وفي مُختلف أرجاء تونس بما

العمل الدولية، حيث تبلغ قيمة هذه الأصول حوالي 150.2 مليار دولار أمريكي سنويا على مستوى العالم.⁸⁵

في 25 يونيو 2020 صادرت الشرطة الإيطالية في باليرمو 1.5 مليون يورو من مواطن تونسي قُبض عليه وهو بصدد تهريب مُهاجرين إلى إيطاليا⁸⁶ يدفع المهاجرون إلى حدود 3000 يورو مقابل رحلة ذي اتجاه واحد من تونس نحو إيطاليا.⁸⁷ رغم أن هذه الأنشطة غير القانونية قد لا تكتسي نفس الأهمية مقارنة بجرائم خطيرة أخرى إلا أنها تمثل مبالغ مالية يمكن إذا تم حجز جزء منها فقط أن تستجيب للاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية العالية على غرار تشييد المدارس والمستشفيات وتيسير تشغيل الشباب أو المشاريع التي تعود بالنفع على الفئات الأكثر تعرّضا للتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

التجاوزات السوقية والتنظيمية

تُعتبر الانتهاكات الضريبية والتنظيمية من المشاكل الخطيرة في تونس. تُشير تقديرات مجموعة العمل المالي إلى أن التهريب الضريبي وتجنبه في تونس يؤدي إلى خسارة أكثر من 500 مليون دولار أمريكي في الإيرادات كل عام.⁸⁸ رغم اتخاذ تونس خطوات هامة لرصد هذه الأنشطة من خلال إنشاء لجنة التحليل المالي فإنها لا تزال تفتقر إلى العدد المناسب من الموظفين لمواكبة العدد الكبير من المعاملات الاحتياطية المبلغ عنها. وتقتصر مجموعة العمل المالي أنه يتعين على تونس استثمار المزيد من الموارد لتدريب الموظفين للزمين وتزويدهم بالتدريب الكافي لمعالجة العدد المتزايد من تقارير المعاملات المشبوهة.⁸⁹

غسيل الأموال

تمتد جريمة غسيل الأموال إلى مختلف القطاعات في جميع أنحاء تونس. تشير وزارة الخارجية الأمريكية على وجه الخصوص إلى أن التدفقات غير المشروعة يتم غسلها تنجم عن الموارد المتأتية من الهجرة السرية والتجار بالسلع مثل السيارات المسروقة والمخدرات.⁹⁰ يخضع القطاع المالي أيضا لمتطلبات تحديد عمليات غسيل الأموال المحتملة على الرغم من أن تونس لديها ضوابط صارمة على العملة حيث لا يسمح للأوراق النقدية بالدينار التونسي بمغادرة البلاد لذا فمن المحتمل أن يكون نظام الحوالة هو الذي يُسهل النشاط غير المشروع في جميع أنحاء القطاع المالي.⁹¹

في الحين الذي يُمثل غسل الأموال تهديدا خطيرا للتنمية الاقتصادية في تونس، تتخذ الحكومة التونسية خطوات للحد من هذا التهديد. أنشأت تونس في عام 2011 لجنة التحليل المالية مُخصّصة لرصد أنشطة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. نتيجة لذلك قام الاتحاد الأوروبي في عام 2018 بسحب تونس من القائمة السوداء لغسيل الأموال. و في عام 2019 سحبت مجموعة العمل المالي بتونس من قائمتها الرمادية للدول غير المُتمثلة.⁹² وتجدر الإشارة إلى أن النماذج التقليدية لمعالجة الاتفاقات المالية الدولية تُركّز فقط على قطاع العدالة الجنائية وتحسين التحقيقات المتعلقة بغسيل الأموال، لكن على الرغم من ذلك يتعيّن اتخاذ تدابير متعددة لحجز الأصول المُكتسبة بصورة غير مشروعة تتضمن اتخاذ إجراءات أكثر فعالية من جانب سلطة الضرائب واعتماد ثم تنفيذ قانون للمصادرة المدنية خارج نطاق نهج العدالة الجنائية البحتة المتمثل في التعامل مع غسيل الأموال فقط.

ومع ذلك، يبدو أن تونس تسير على حُطى ثابتة في مجال مكافحة الفساد إذ أعلنت وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية مؤخرا عن تيّنها بعث وكالة حكومية مُكلّفة بإعادة استخدام الأصول المسترجعة المرتبطة بالجريمة المنظمة والفساد.⁷⁶ تم إرجاع الأموال المسروقة التي تمت مصادرتها من عائلة بن علي إلى الشعب التونسي بأشكال مختلفة :

- في 2019 أعلن وزير المالية التونسي آنذاك رضا شلغوم أن الدولة ستعيد استثمار 420 مليون دولار أمريكي تم استرجاعها من الأصول المسروقة في ميزانية الدولة.⁷⁷
- بين عامي 2012 و 2018 أمرت اللجنة الوطنية للمصادرة بمصادرة 2,335 أصولا من عائلة بن علي، مسترجعة حوالي 450 مليون دولار أمريكي.⁷⁸
- في 2021 أشار مسؤولون تونسيون أن الدعم التقني الذي يقدمه معهد الأمم المتحدة للإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة يسر العلاقات وعزز الاتصال بين المسؤولين التونسيين وممثلي وزارة العدل السويسرية كما ساعد على الكشف عن حسابات مصرفية إضافية تحتوي على أصول يُحتمل اقتناؤها بصورة غير مشروعة. أعلنت سويسرا في مارس 2021 عن إعادة 3.5 مليون دينار تونسي إضافي (1.27 مليون دولار أمريكي)⁷⁹ إلى الدولة التونسية علما أنه من المقرر رفع التجميد على العديد من الأصول الأخرى. ومن غير الواضح إلى أي مدى يُعزى ذلك إلى الاختلافات بين النظام القضائي التونسي من جهة والسويسري من جهة أخرى.

تعمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أيضًا على تطوير سياسات مكافحة الفساد حيث أشار مسؤولون من الهيئة أنه بالإضافة إلى الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين المؤسسات في مكافحة الفساد، ينبغي إعطاء الأولوية لزيادة تنظيم المهن غير المالية لمنع التدفقات المالية غير المشروعة.⁸⁰ على الرغم مما ورد أعلاه، فإن المشاريع التنموية التي تم إعادة استثمار الأصول المستردة فيها لا تزال غير واضحة. كما أنه من المعتقد بأنه تم إستراد القليل فقط من السول التي سرقها المسؤولون السابقون ويعود ذلك جزئياً إلى الضعف في الإطار التشريعي والمؤسساتي التونسي إضافة إلى عدم وجود مشاركة استباقية من قبل السلطات القضائية الأجنبية لمساعدة تونس على ضبط الأموال ومصادرتها وإرجاعها.

الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

تُعتبر تونس بلد منشأ ووجهة للاتجار بالبشر. كشف تقرير صدر سنة 2018 أن 800 شخصا تقريبا كانوا ضحايا للاتجار بالبشر في تونس، 48٪ منهم كانوا قاصرين.⁸¹ ويمثل هذا العدد ارتفاعا مُقارنة بالعام السابق لما تم تسجيل 742 شخصا بصفتهن ضحايا للاتجار بالبشر.⁸² أشارت وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها لعام 2019 عن ضحايا الاتجار بالبشر إلى أن تونس فشلت في تلبية "الحد الأدنى من المتطلبات"⁸³ اللازمة لإيقاف هذه الجريمة وبالتالي تم تصنيفها ضمن المجموعة عدد 2. وخلص التقرير إلى أن النساء والأطفال هم الأكثر عُرضة للتجار مع تزايد الاتجار بهم بشكل متزايد.⁸⁴

يُنتج الإتجار بالبشر وتشغيلهم بالسخرة كميات كبيرة من الأصول التي يتم الحصول عليها بصورة غير مشروعة في جميع أنحاء العالم. وفقا لمنظمة

2006

قبل سقوط بن علي أصدرت مجموعة العمل المالي تقريرها الأول للتقييم المتبادل حول تونس. تطرقت مجموعة العمل المالي إلى تقصير تونس في التصدي إلى أخطار غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ذكرة أن تونس متخلفة في مجال اتخاذ تدابير وقائية ملائمة.¹⁰⁰ كما أشار التقرير ذاته إلى أنه خلال الفترة 2003 و2005 لم يتم عرض إلا 5 تقارير معاملات مشبوهة إلى اللجنة التونسية للتحاليل المالية.¹⁰¹ ومن بين هذه المعاملات لم تعتبر أي منها معاملات محفوفة بالمخاطر وبالتالي لم يتم الإبلاغ عنها للقضاء.¹⁰² ومع ذلك أشار التقرير أيضا إلى أن تونس ليست معرضة بشكل كبير لخطر غسيل الأموال ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم كونها مركزا ماليا إقليميا.¹⁰³

2007

أجرى البنك الدولي تقييما لامتثال تونس للتوصيات ال 40 مجموعة العمل المالي ونشر أول تقرير تقييم متبادل في البلاد.¹⁰⁴ وأشار التقرير إلى أن تونس تفتقر إلى الإطار القانوني اللازم لمواجهة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.¹⁰⁵

عدلت تونس القانون رقم 75 لتنفيذ التوصيات الصادرة عام 2007 عبر "تكميله".

2012

أصدر صندوق النقد الدولي تقريرا يشير إلى أوجه القصور في مكافحة غسيل الأموال في تونس ويشير إلى أن "مؤشرات السلامة المالية تعاني من أوجه القصور وينبغي تحسين بيانات القطاع المصرفي كمسألة ملحة".¹⁰⁸

2015

أصدرت تونس قانونا جديدا لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب: القانون الأساسي رقم 26 بتاريخ 7 / 8 / 2015 . ووفقا للسلطات التونسية يتوافق هذا القانون مع توصيات مجموعة العمل المالي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.¹⁰⁹ وينفذ القانون الباب 26 من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2178 الذي يجرم تمويل نقل الإرهابيين وتحويلهم وتدريبهم.¹¹⁰

معضلة الاقتصادات "غير الرسمية" مقابل الاقتصادات "غير القانونية"

تجدر الملاحظة أنه على الرغم من أن هذه الأنشطة غير قانونية إلا أنها تمثل مصدرا للدخل لملايين الأشخاص.⁹³ في كثير من الحالات توفر هذه الأنشطة غير المشروعة وظائف ومصدرا للدخل للأشخاص الذين ليس لديهم أي مصدر آخر يؤمن لهم الحياة.⁹⁴ تشير مجموعة الأزمات الدولية إلى أن الاقتصادات الموازية مثل تلك الموجودة في تونس هي شر لا بد منه للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي البلاد.⁹⁵ ومع ذلك فمن الصحيح أيضًا أن الاقتصاد التونسي يعاني كثيرا من أنشطة التجارة غير المشروعة حيث لا يتم دفع الرسوم الجمركية على السلع التجارية ولا يتم تحصيل ضريبة القيمة المضافة فعليا.⁹⁶ بالطبع يُعزّز هذا الحجة من أجل سياسات أفضل لتحفيز المواطنين على الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي وهو موضوع يتجاوز نطاق هذه الدراسة

3.2. التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة في تونس

صادقت تونس على :

- اتفاقية الأمم المتحدة ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية لسنة 1988
- اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقمع تمويل الإرهاب لسنة 1999
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة بين الدول لسنة 2000
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003

2003

- أقرت تونس أول قانون لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب⁹⁷ - القانون رقم 75 المؤرخ في 10 / 12 / 2003 والذي يهدف إلى تسهيل امتثال البلاد لمعايير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. فأنشأ القانون :
- اللجنة التونسية للتحاليل المالية
- وحدة الاستخبارات المالية الرسمية في تونس⁹⁸ برئاسة البنك المركزي - التونسي.⁹⁹

في 2016 أصدرت مجموعة العمل المالي تقريراً ثانياً للتقييم المتبادل لتونس. كان لهذا التقرير عواقب وخيمة أكثر من ذي قبل حيث تم إدراج تونس ضمن القائمة الرمادية للدول غير الممتثلة لتوصيات مجموعة العمل المالي. وهذا يعني أن تونس:

- كان عليها أن تكثف جهودها لتحسين نظامها لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لكي لا يتم وضعها على القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي للبلدان غير الممتثلة وغير المتعونة
- قد تواجه عقوبات وقيود دولية على تلقي القروض من المنظمات متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي

سلط التقرير المالي لمجموعة العمل المالي لعام 2016 الضوء على العديد من أوجه القصور في نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المحلي في تونس. وشددت على أن الإرهاب وتمويله يشكلان شأغلا رئيسيا وأن قطاع إنفاذ القانون في البلد يفتقر إلى الاعتمادات الكافية لمعالجة العدد الكبير من حالات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتلقاها.¹¹¹

واعتباراً من عام 2017 تمت محاكمة 183 شخصا فقط بنجاح من بين 1647 شخصا محتجزاً بتهم تتعلق بغسيل الأموال و تمويل الإرهاب بينما لا يزال الآخرون ينتظرون محاكمتهم أو بانتظار إصدار الحكم النهائي بحقهم.¹¹² علاوة على ذلك وجد التقرير أيضاً أن المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الخيرية المزعومة شاركت في مخططات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وحدث التقرير تونس على معالجة هذه المسألة¹¹³ ونتيجة لذلك نفذت تونس تحقيقاً شاملاً في قطاع المنظمات غير الحكومية ووجدت أن قرابة المائة جمعية كانت عرضة لمخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.¹¹⁴

كما تبين أن تونس غير ممتثلة لتوصيات مجموعة العمل المالي المتعلقة بتنفيذ المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب وعلى الأخص تلك المتعلقة بقراري مجلس الأمن 1267 و 1373 المنشئين لنظام العقوبات ودعوة الدول الأعضاء إلى تنفيذ تدابير استرجاع الأصول.¹¹⁵

في 2017 نشرت تونس أول تقييم وطني للمخاطر. وهو وثيقة قانونية صادرة عن محافظ البنك المركزي التونسي ووزارة العدل تستعرض جهود تونس لتقييم مخاطر غسيل الأموال و تمويل الإرهاب في البلاد. وتهدف الوثيقة إلى معالجة توصيات مجموعة العمل المالي المتعلقة بغياب التنظيم والرقابة من خلال تحديد الثغرات في الإطار التشغيلي للبلد.

تعرض النظام القضائي في تونس لانتقادات بسبب الملاحقة البطيئة للإرهابيين.¹¹⁷

في أعقاب تقرير التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي لعام 2015 أصدرت تونس سلسلة من اللوائح لمكافحة تمويل الإرهاب. وقد سعت هذه اللوائح إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن 1267 و 1373 اللذين يطلبان من الدول معاقبة منظمات إرهابية محددة وتجميد أصولها.¹¹⁸ ونتيجة لذلك أشارت لجنة التحليل المالي إلى أنه تم حل أوجه القصور في مكافحة تمويل الإرهاب.¹¹⁹

اتخذت تونس أيضاً خطوات أشارت إليها مجموعة العمل المالي في عام 2019 لتعزيز إشرافها على القطاع المالي القائم على المخاطر في ما يخص مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإدماج الأعمال التجارية والمهنة غير المالية المعينة في نظامها لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتفاظ بسجل شامل ومحدث بشأن معلومات الملكية المفيدة وزيادة كفاءة معالجة تقارير المعاملات المشبوهة من خلال تخصيص الموارد اللازمة لوحدة الاستخبارات المالية. ونتيجة لهذه الإجراءات الهامة قررت مجموعة العمل المالي أنها لن تقوم بعد الآن برصد تونس في إطار استعراض فريق التعاون الدولي.¹²⁰

في ماي أعلنت الحكومة أنها ستعتمد تشريعا للمصادرة المدنية. لكن لا توجد تقارير أخرى حول هذا الموضوع. وأعلنت الحكومة أيضاً و بموجب مرسوم رئاسي إنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات لتعزيز التنسيق بشأن ضبط الأصول و استرجاعها و اعتماد " المصالحة " في القضايا الجنائية لاسترجاع الأصول بسرعة أكبر وإعطاء الأولوية لتوجيه الأصول المستردة لتلبية الاحتياجات الإنمائية العالية.¹²¹ وتعتبر هذه الخطوات هامة واستباقية لتونس بشأن مسألة استرجاع الأصول على الرغم من ضرورة متابعة تنفيذ هذه التدابير لضمان تحقيق نتائج فعلية وملموسة.

تشمل الهيئات المختصة الرئيسية في مكافحة الفساد بالإضافة إلى هيئات إنفاذ القانون (الشرطة والنيابة العمومية) الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهي هيئة مستقلة لها صلاحيات محددة في التحقيق في قضايا الفساد. وفقاً للمرسوم عدد 120 لسنة 2011 - تم تكليف الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بوضع سياسات لمكافحة الفساد بما في ذلك تلك المتعلقة بالكشف والتحقيق والتنسيق في مسائل مكافحة الفساد.

تقوم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أيضاً بتسهيل مذكرات تفاهم بشأن القضايا ذات الصلة بالوقاية من الفساد بين المؤسسات العامة و الخاصة. إضافة إلى ذلك، إن الوحدة القضائية والمالية في المحكمة الابتدائية بتونس مولجه بالتحقيق في قضايا الفساد المعقدة وملاحقتها قضائياً إلى جانب اللجنة التونسية للتحليل المالي التابعة للبنك المركزي التي تعمل كوحدة للاستخبارات المالية و تؤدي دوراً هاماً في مكافحة غسيل الأموال والفساد. ينص الدستور الجديد لسنة 2014 على إنشاء هيئة جديدة يُشار إليها باسم هيئة الحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد لكن لم يتم تركيز هذه الهيئة بعد بسبب عدم وجود توافق في الآراء داخل الهيئة التشريعية.

يمنح القانون التونسي صلاحيات تحقيق واسعة لقضاة التحقيق و كذلك إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و لجنة التحليل المالي في تعقب وتجميد وحجز عائدات وأدوات الجرائم الجنائية. تتم إدارة الممتلكات المصادرة من قبل لجنة إدارة الممتلكات المصادرة التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم عدد 68 لسنة 2011 - المؤرخ 14 جويلية 2011.

يقوم مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين بتيسير التعاون فيما بين وكالات إنفاذ القانون في إطار التحقيقات المشتركة وأساليب التحقيق الخاصة.

توجد العديد من قنوات الاتصال المباشر بين سلطات إنفاذ القانون التونسية ونظيراتها الأجنبية لا سيما عبر الإنترنت في تونس و لجنة التحليل المالي. تعتمد هذه القنوات على آليات اتصال آمنة مثل نظام التابع للإنترنت ونظام إيغمنت 24/7-1 تبادل البيانات.

تُجرّم المادة 91 من القانون الجنائي التونسي رشوة الموظفين العموميين الوطنيين ولكن يبدو أن أحكام هذه المادة لا تُغطّي صراحة جريمة العرض المباشر أو غير المباشر للرشاوى. كما يبدو أن القانون التونسي لا ينص على تجريم الرشوة (الراشي والمُرْتشي) للموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية.

وبالإضافة إلى القانون التونسي لمكافحة غسيل الأموال ينص القانون الجنائي على وجوب مصادرة جميع عائدات الجريمة بما في ذلك الممتلكات ذات القيمة المكافئة (في الحالات التي لا يمكن فيها تحديد العائدات الفعلية للجريمة).¹²² تنطبق المصادرة أيضا على الممتلكات والمواد والأدوات الأخرى المستخدمة أو المزمع استخدامها في ارتكاب جريمة.

على الرغم من أن تونس اعتمدت القانون رقم 2018 - 46 المتعلق بالتصريح على المكاسب والمصالح، لم يتضح تتضح فعالية تنفيذه بعد.

ولا يسمح القانون التونسي بإلغاء عبء الإثبات نظرا لتعارضه مع مبدأ افتراض البراءة (المادة 27 من الدستور). بينما لا تقلب العديد من مشاريع قوانين المصادرة المدنية عبء الإثبات، بل وتقلص الفترة الزمنية لمصادرة الأصول المكتسبة بصورة غير شرعية من عدة سنوات إلى عدة أشهر، لا يزال عددٌ من المسؤولين التونسيين غير مدركين ذلك.

3. أثر وتكلفة التدفقات المالية غير المشروعة في تونس



1.3. تقييم أضرار التدفقات المالية غير المشروعة في تونس

الضرر الاقتصادي

بشكل مباشر تسحب التدفقات المالية غير المشروعة الأموال من الاقتصاد المشروع وقد تجبر الدولة على تحويل الموارد من أجل منع النشاط الإجرامي والرد عليه أو معالجة الضحايا أو تعويضهم. و بشكل غير مباشر تضر التدفقات المالية غير المشروعة بالمناخ الاقتصادي والقدرة التنافسية والاستثمار وريادة الأعمال.¹²⁸

إن استنزاف الموارد والإيرادات الضريبية الناجم عن التمويل الحكومي الدولي له آثار كبيرة على الميزانية و يزيد من العجز. إن فقدان الموارد المالية يعيق التوسع في الخدمات الاجتماعية الأساسية وبرامج البنية التحتية الرامية إلى تحسين رفاة وقدرات جميع المواطنين، وبالأنخص الطبقة الأكثر فقراً.¹²⁹

كما تُضعف التدفقات المالية غير المشروعة النظم المالية وتسمح للأفراد بإخفاء الأصول المسروقة والتهرب من الضرائب وتجنب الآثار السلبية لتخفيض قيمة العملة. فبدلاً من أن يستفيد منه الناس والاقتصادات المحلية يمكن أن ينتهي المال في الميزات الضريبية الخارجية.¹³⁰ وفي بعض الحالات ينتج عن ذلك أقلية تتمتع بسلطة ونفوذ سياسيين على معظم السكان ولها حافز أقل لتنمية الاقتصاد المحلي والخدمات الاجتماعية.¹³¹

أظهرت دراسة أجريت بين 2000 و 2010 وشملت 39 دولة بأن القضاء على التدفقات المالية غير الشرعية كان بإمكانه أن يؤدي إلى نمو اقتصادي أكبر بثلاثة بالمئة لهذه البلدان.¹³² أما بالنسبة للاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية مثل البلدان المنتجة للنفط، فكان هذا الرقم أعلى نسبياً، إذ شكل 3.9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.¹³³

تؤثر التدفقات المالية غير المشروعة على الفقر ومستويات العيش العامة. فعلى سبيل المثال، كان نصيب الفرد من الدخل أقل بنسبة 1.5 ٪ من المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نتيجة لتهريب رؤوس الأموال.¹³⁴ وتؤثر أطر التدفقات المالية غير المشروعة على اقتصاد بلد ما من خلال تمويل اقتصادات سرية ومتوازنة¹³⁵ مما يضر بدوره باستقرار الاقتصاد المشروع للبلد ومصداقيته وقدرته التنافسية.

إن الضرر الاقتصادي الذي أحدثته التدفقات المالية غير المشروعة على الاقتصاد التونسي هائل. ووفقاً لمنظمة النزاهة المالية العالمية، فإن تزوير الفواتير التجارية يمثل أكثر المعاملات غير المشروعة ضرراً في البلاد مما يساهم بشكل كبير في الخسائر المالية لكل من البلاد والشعب التونسي.¹³⁶ اعتباراً من عام 2013 فقد ما يقدر بنحو 181 دولاراً للفرد كل عام لصالح التدفقات المالية غير المشروعة، أي ما يعادل حوالي الملياري دولار للبلد بأكمله.¹³⁷

تؤثر التدفقات المالية غير المشروعة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد بطرق لا تعد ولا تحصى. إن التهريب غير الموثق للثروة من وإلى بلد ما و داخل البلد الواحد له تأثيرات شديدة على الإيرادات الحكومية والثروة التي يمكن استثمارها في الإنفاق العام وأشكال أخرى من الإصلاحات الاقتصادية. ومع ذلك يتجاوز الضرر الذي تسببه التدفقات المالية غير المشروعة مجرد خسارة الإيرادات الحكومية. تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن التدفقات المالية غير المشروعة يمكن أن تؤثر على بلد ما بأشكال متعددة من بينها الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة والمادية والبيئية.¹²³

تؤثر التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة على الثقة في الموظفين العموميين والمؤسسات الحكومية وسيادة القانون : و يمكن أن تؤدي المستويات المنخفضة من الثقة والمشاركة المدنية ورأس المال الاجتماعي إلى إعاقة التنمية وزيادة دعم الجماعات الإجرامية المنظمة.¹²⁴ ويخلق هذا دوامة تفاقم الاستقرار السياسي وتضعف الحكم. إن تكلفة الفساد على البلدان النامية باهظة حيث يقدر المنتدى الاقتصادي العالمي تكلفة سنوية قدرها 1.26 تريليون دولار أمريكي على البلدان النامية.¹²⁵

ما الذي يمكن فعله بمبلغ 1.26 تريليون دولار أمريكي؟

لتوضيح التكلفة الكبيرة للفساد ، فإن 1.26 تريليون دولار أمريكي هي أموال كافية لرفع 1.4 مليار شخص يعيشون بأقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم فوق عتبة الفقر وإبقائهم في ذلك المستوى لمدة ست سنوات على الأقل. بالإضافة إلى ذلك اقترح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مارس 2020 ضخ سيولة تقدر ب 1 تريليون أمريكي من خلال صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان في مواجهة أزمة كوفيد 19 وتوفير الأموال للخدمات الصحية الطارئة وبرامج الإغاثة الاجتماعية

لا يُؤلّد الفساد تدفقات مالية مباشرة مثل (الاحتيايل المصرفي والاختلاس) فحسب، بل يخلق أيضًا بيئة يمكن أن يزدهر فيها النشاط الإجرامي المنظم و كلاهما يعزز الآخر إذ تستغل¹²⁶ الجماعات الإجرامية المنظمة هشاشة السلطات العامة التي يسببها الفساد و تحقق في كثير من الأحيان مكاسب و تتمكن من الوصول إلى السلطة السياسية.¹²⁷ يخلق هذا الأمر بيئة يستفيد فيها المجرمون المنظمون من الفساد مما يضاعف ويعزز كلا من الجريمة والفساد. يمكن للفساد أيضًا أن يضعف خطر العقوبات القضائية والقانونية للنشاط الإجرامي مما يخفف من أي تأثير رادع حقيقي للنظام القانوني.

الضرر المجتمعي والحوكمة

بين أفراد عائلة بن علي وسوء استخدام أموال الدولة على نطاق واسع وتحويل رأس مال الدولة إلى الخارج إلى تمرّد الشعب على النظام والإطاحة بالرئيس في عام 2011 وبالإضافة إلى ذلك أفادت منظمة الشفافية الدولية أن 67 ٪ من التونسيين الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون أن الفساد لا يزال إلى غاية سنة 2019.¹⁴⁸

الضرر المادي والبيئي

تشمل أشكال الضرر الأخرى تلك التي تؤذي الناس أو البنية التحتية (الذئب الجسدي) وبشكل أعم تلك التي تسبب ضرراً للبيئة مثل النفايات السامة والتلوث.¹⁴⁹ وعلى وجه الخصوص يشكل استغلال الموارد الطبيعية مشكلة خطيرة في القارة الأفريقية حيث يكون للعبور غير المشروع للسلع مثل المعادن والنفط والنباتات والحيوانات عواقب بعيدة المدى تتجاوز مجرد تجارتها. يؤدي استغلال الموارد الطبيعية والإتجار غير المشروع بها إلى خسارة مليارات الدولارات سنوياً.¹⁵⁰ علاوة على ذلك، غالباً ما يلجأ المجرمون إلى العنف لتأمين السيطرة على الموارد الطبيعية التي يجنون منها إيرادات كبيرة.¹⁵¹

استغلال الموارد الطبيعية ليس منتشرًا في تونس كما هو الحال في البلدان الأفريقية الأخرى. على الرغم من أن الصيد منظم ويمنع صيد الأنواع المحمية، كشفت منظمات حماية الحيوانات أنه تم القضاء على ما بين 50 ألف و 227 ألف طائر سنوياً إلى حدود سنة 2015.¹⁵² يتم الاتجار ببعض الأنواع مقابل المال. فعلى سبيل المثال، يمكن بيع طائر الحسون، وهو نوع من الطيور المغردة مقابل ما يصل إلى 400 دولار أمريكي في السوق السوداء.¹⁵³ رغم أن قيمتها الفعلية قد تبدو صغيرة إلا أن الاتجار بهذه الأنواع ليس ضئيلاً ويمكن أن يعرض هذه الأنواع من الكائنات البرية للخطر هذا بالإضافة إلى هشاشة النظم البيئية.

يؤدي الضرر المجتمعي إلى خلق أو تفاقم التوترات المجتمعية فضلاً عن التهميش الاقتصادي أو الاجتماعي.¹³⁸ قد تؤثر التدفقات المالية غير المشروعة على المجتمعات عبر تحفيز الفئات الضعيفة على المشاركة في النشاط الإجرامي المنظم أو الوقوع ضحية له. ويحذر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية من أن التدفقات المالية غير الشرعية تشكل عائقاً أمام التنمية البشرية من خلال إضعاف الحوكمة وخفض الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الاجتماعي وإلحاق الضرر ببناء القدرات الجماعية على المدى الطويل وتوسيع التنمية البشرية.¹³⁹ ولهذا السبب يمكن أن تكون معالجة التدفقات المالية غير المشروعة مفيدة لتحسين الاحتياجات المجتمعية والإنمائية.¹⁴⁰

تضرّ التدفقات المالية غير المشروعة المجتمع أيضاً من خلال تقويض المؤسسات السياسية وبالتالي الحد من الثقة العامة في السلطات الوطنية. ويعرف هذا أيضاً باسم "الضرر الهيكلي / على مستوى الحوكمة".¹⁴¹ ويحدث الضرر الذي يمس بسمعة الحكومة عندما يخالف القانون وتظهر الحكومة غير ناجعة في التصدي لمثل هذا الجرم.¹⁴² يتعلق الضرر الهيكلي والضرر على مستوى الحوكمة بالآضرار التي لحقت بجودة الحوكمة وشرعية العقد الاجتماعي وسيادة القانون وعملية التنمية نتيجة للفساد والجريمة المنظمة و التدفقات المالية غير الشرعية والإفلات من العقاب.¹⁴³

يحول هذا الضرر دون تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وهو تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع فضلاً عن بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.¹⁴⁴ فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الجمع بين ارتفاع التدفقات المالية غير المشروعة وارتفاع مستويات الفساد الضعيف في تقديم الخدمات وتحويل الأموال بعيداً عن البرامج الحكومية التونسية بما في ذلك في القطاع الصحي. وبالمثل فإن الحاجة إلى زيادة الإنفاق على الأولويات الأمنية للسيطرة على الجريمة المنظمة مثل إنفاذ القانون ومراقبة الحدود يمكن أن يُحوّل الموارد الحكومية المحدودة بعيداً عن الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم.¹⁴⁵

يضطلع المجتمع المدني بالاشتراك مع الشخصيات الاقتصادية والسياسية بدور رئيسي فيما يتعلق بالدفاع عن سيادة القانون وتنميتها. تعوق المؤسسات الحكومية القوية والقادرة والمجتمع المدني العديد من الأنشطة غير القانونية وتمنع نمو التدفقات المالية غير المشروعة. فعلى سبيل المثال يمكن لنظام ضريبي شفاف وإدارة سليمة للإنفاق العام أن تحدّ التهرب الضريبي في حين يعتبر وجود ثقافة قوية للنزاهة والمساءلة داخل الحكومة إلى جانب فرض عقوبات حقيقية على الانتهاكات الجنائية والأخلاقية على حد سواء، أمراً ضرورياً لمنع وإدارة حالات تضارب المصالح المحتملة ويمكن أن يكون بمثابة رادع قوي للفساد.¹⁴⁶

أدى تهريب رؤوس الأموال من أفريقيا وفقاً للتوقعات الاقتصادية الأفريقية إلى ارتفاع بأربع إلى ست نقاط مئوية من حيث نسبة للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر.¹⁴⁷

إن الضرر المجتمعي و الضرر على مستوى الحوكمة الذي تلحقه التدفقات المالية غير المشروعة في تونس واضح بشكل خاص. أدى انتشار الفساد

2.3. استثمار الأصول المستردة في التنمية التونسية

بطبيعتها، تقام التدفقات المالية غير المشروعة بصفة سرية. لذلك، لا يمكن قياسها إلا بشكل غير مباشر باستخدام البيانات ذات الصلة مما يجعل هذا القياس غير دقيق. بالإضافة إلى ذلك، توجد العديد من أشكال التدفقات غير المشروعة التي لا يمكن اكتشافها باستخدام البيانات والأساليب الاقتصادية المتاحة مثل المعاملات بالسيولة النقدية.¹⁵⁴ ولهذه الأسباب من المرجح أن تكون التقديرات المستعرضة هنا تمت بتحفظ. ومع ذلك فإنها لا تزال تُوفّر مقياساً لمشكلة التدفقات المالية غير المشروعة التي لا يمكن ملاحظتها بصفة عامة. علاوة على ذلك حتى تقدير متحفظ لهذه الديناميكية يبرهن درجة كبيرة من تأثيرها على المجتمع التونسي .

تتفاوت التقديرات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة في البلدان النامية تفاوتاً كبيراً. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قد أنجزت عملاً لتقدير عائدات مختلف الأنشطة الإجرامية بين الدول، إلا أنه لا تزال هناك ثغرات معرفية كبيرة تتضمن ما يتعلق بمدى تدفق هذه العائدات من خلال النظام المالي الدولي.¹⁵⁵ ومع ذلك، نظراً لأن الأمر حاسم بالنسبة لمستقبل التونسيين، فإن أي إشارة إلى الأهمية الجماعية للتدفقات المالية غير المشروعة مفيدة لصانعي السياسات والمواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين في البلاد .

نما إجمالي التدفقات المالية غير المشروعة في البلدان النامية بمعدل سنوي متوسط بين 7.2٪ و 8.1٪ خلال الفترة من 2005 إلى 2014 ليصل إلى مستويات تقديرية بين 620 مليار دولار و 970 مليار دولار في

2014.¹⁵⁶ مثلما ذكر أعلاه، تبين أن تونس فقدت ما يُقارب 38.9 مليار دولار أمريكي بسبب أشكال مختلفة من الأنشطة غير المشروعة بين عامي 1960 و 2010¹⁵⁷ وبلغ إجمالي التدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج في عام 2013 (أحدث البيانات المتاحة) ما يقارب مليار دولار أمريكي وهو ما يصل إلى حوالي 181 دولاراً للفرد.¹⁵⁸ ومع ذلك، وحتى وفقاً لتقديرات متحفظة، تتكبد تونس خسارة تزيد عن 1.2 مليار دولار أمريكي سنوياً بسبب التدفقات المالية غير المشروعة الدولية.¹⁵⁹

تترجم التدفقات المالية غير المشروعة في البلدان النامية مثل تونس إلى عدد أقل من المستشفيات والمدارس وأفراد الشرطة والطرق ومنح التقاعد بالإضافة إلى عدد أقل من فرص العمل.¹⁶⁰ أشارت الأمم المتحدة¹⁶¹ إلى وجود أضرار جانبية واضحة للتدفقات الخارجية الناتجة عن الاختلاس وتحويل الممتلكات العامة ونهب الخزانة العامة .

ومن شأن زيادة التركيز على ضبط ومصادرة جزء فقط من الأصول المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة أن يكون لها تأثير كبير على التعجيل بالتنمية داخل تونس إذا تمت تصفية الأصول المستردة وتوزيعها بفعالية على الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية العالية. يعرض ما يلي تحديات التنمية للقطاعات الرئيسية فضلاً عن فرص التنمية في تونس إذا كانت الحكومة تعطي الأولوية لاسترجاع 10٪ فقط من الأصول المفقودة بسبب التدفقات المالية غير المشروعة في البلاد .

قطاع الصحة

على الرغم من أن تونس أحرزت تقدماً كبيراً في تحسين ظروف نظام رعايتها الصحية، إلا أنه لا تزال هناك بعض التحديات. على سبيل المثال، ووفقاً لميدل إيست آي، لا يوجد سوى 87 طبيباً متخصصاً للسرطان لعلاج أكثر من 12,000 مريضاً بالسرطان سنوياً.¹⁶⁸

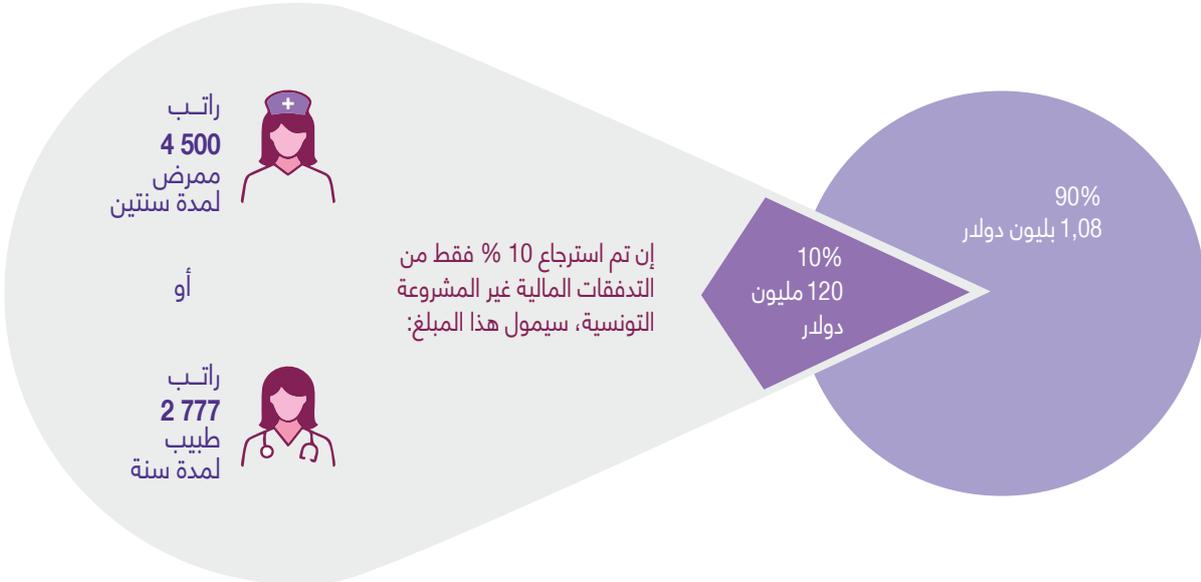
إذا نجحت تونس في ضبط ومصادرة 10 في المائة فقط من مبالغ التدفقات المالية غير الشرعية المتداولة داخل البلاد، فإن ذلك سيُمكن الحكومة من تغطية تكاليف رواتب 4 500 ممرض في جميع أنحاء البلاد بالكامل لمدة عامين (بمعدل 1 100 دولار تقريباً في الشهر).¹⁶⁹ أو يمكن للأصول المستردة أن تغطي تكاليف رواتب 2 777 طبيباً لمدة عام كامل (بمعدل 3 600 دولار تقريباً في الشهر).¹⁷⁰

بين عامي 2003 و 2017 شهد الإنفاق الصحي زيادة مطردة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في تونس حيث وصل إلى 7.2 ٪ في عام 2017.¹⁶² و يعرف الإنفاق الصحي بأنه مجموع الإنفاق الصحي العام والخاص. وهو يشمل الخدمات الصحية التي تتضمن على سبيل المثال أنشطة تنظيم الأسرة والتغذية والمعونة الطارئة.¹⁶³ زادت تونس إجمالي نفقاتها الصحية من 143 مليون دينار تونسي إلى 2,250 مليون دينار تونسي بين عامي 1980 و 2005.¹⁶⁴

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية حققت تونس تقدماً كبيراً في تحسين نظام الرعاية الصحية الخاص بها. فعلى سبيل المثال، أحرزت تونس تقدماً كبيراً في مكافحة الأمراض المعدية. حيث اختفت تقريباً أمراض مثل الحصبة وشلل الأطفال و الكزاز الوليدي.¹⁶⁵ وفيما يتعلق بالرعاية الصحية للأطفال، تحسنت معدلات وفيات الرضع تحسناً كبيراً بانخفاض حاد في عدد وفيات الرضع.¹⁶⁶ اعتباراً من عام 2016، كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة 74/78 للذكور والإناث على التوالي.¹⁶⁷

كيف يمكن لاسترجاع الأصول أن يعزز قطاع الرعاية الصحية في تونس

متوسط الخسارة السنوية التي تتكبدها تونس جراء التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالنشاطات الإجرامية (إجمالي يقدر ب 1,2 بليون دولار) :



قطاع التعليم

لثأمين الاحتياجات المدرسية للتلاميذ بما في ذلك برامج الوجبات المدرسية.¹⁷⁶ ومع ذلك، يبقى نظام التعليم في تونس أفضل حالاً نسبياً بالمقارنة مع بقية دول المنطقة. في الواقع، تم الإبلاغ عن نحو أمية الكبار بنسبة 80 ٪ في عام 2011 وهي أعلى نسبة في منطقة المغرب العربي و سجل 98 ٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 11 سنة في المدارس¹⁷⁷.

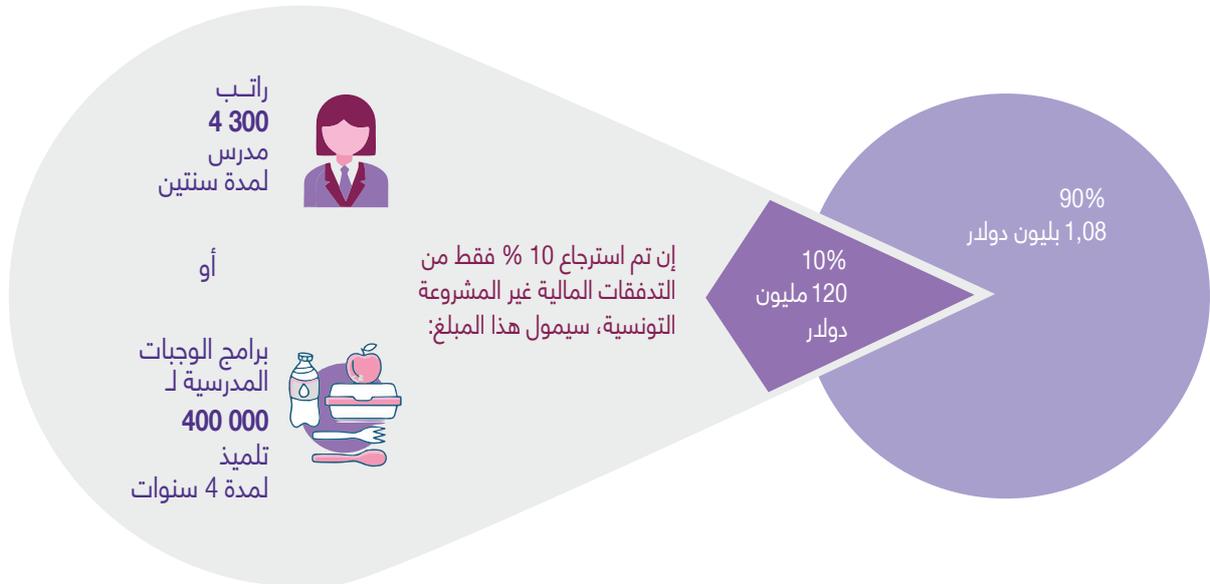
إذا نجحت تونس في ضبط ومصادرة 10 في المائة فقط من مبالغ التدفقات المالية غير المشروعة المتداولة داخل البلاد، فإن ذلك سيمكن الحكومة من تغطية تكاليف رواتب 4 300 مدرس في جميع أنحاء البلاد بالكامل لمدة عامين (بمعدل 1 150 دولار تقريباً في الشهر).¹⁷⁸ وبدلاً من ذلك يمكن للأصول المستردة أن تغطي كامل تكلفة برامج الوجبات المدرسية (بما يقدر بمبلغ 30 مليون دولار) لنحو 400 000 تلميذ في البلد لفترة أربع سنوات ومن شأن ذلك أن يفيد أيضاً في تيسير خفض معدلات التسرب من المدارس لأن العديد من الأطفال في سن الدراسة وأسرتهم يعتمدون على برامج الوجبات هذه.¹⁷⁹

ارتفع الإنفاق العام في النظام التعليمي التونسي بوتيرة ثابتة بين عامي 1992 و 2015 حيث وصل إلى 6.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.¹⁷¹ وفي عام 2015 ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي 43.17 مليار دولار وبلغ الإنفاق العام على التعليم 2.85 مليار دولار .

على الرغم من أن تونس زادت إنفاقها العام في نظام التعليم لا تزال هناك فجوات كبيرة. سعت الإصلاحات منذ أوائل سنوات 2000 إلى زيادة عدد الطلبة المسجلين¹⁷² دون البحث عن إصلاحات كبيرة في جودة التعليم أو زيادات قوية في عدد الأساتذة المؤهلين. في عام 2011 خلصت وزارة التربية إلى أن محتوى الدروس كان متخلفاً في كثير من المجالات وخاصة تلك التي تقدم المهارات اللغوية.¹⁷³ علاوة على ذلك صنف حوالي 75 ٪ من التلاميذ في الصف الثامن كـ "ضعيف" أو "ضعيف جداً" في المواد الرئيسية مثل الرياضيات¹⁷⁴ وأشارت إلى فشل في المناهج الدراسية النوعية. هناك أيضاً نقص في الموارد البشرية التعليمية في جميع أنحاء البلاد، إذ أعلن عن نقص بأكثر من 5,000 مدرس في 2017.¹⁷⁵ وغالباً ما تكون البنية التحتية للمرافق المدرسية غير كافية

كيف يمكن لاسترجاع الأصول أن يعزز قطاع التعليم في تونس

متوسط الخسارة السنوية التي تتكبدها تونس جراء التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالنشاطات الإجرامية (إجمالي يقدر ب 1,2 بليون دولار) :



قطاع التشغيل

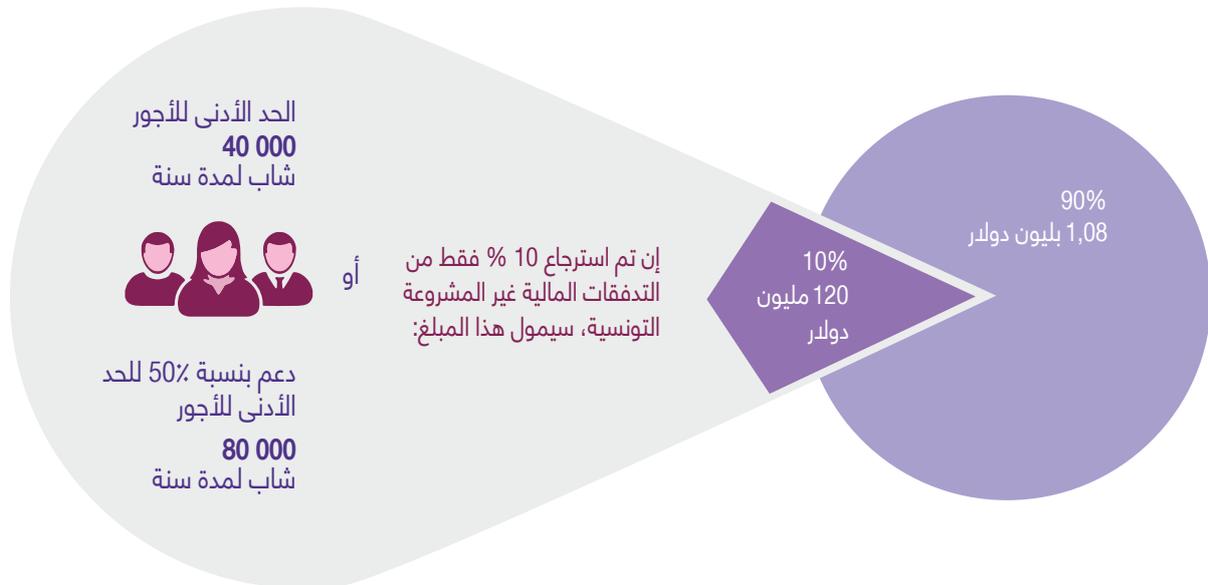
إذا نجحت تونس في ضبط 10 ٪ فقط من مبالغ التدفقات المالية غير الشرعية المتداولة داخل البلاد ومصادرتها، فإن ذلك سيمكن الحكومة من تقديم دعم كامل لتكاليف الحد الأدنى للأجور ل 40,000 شاب لمدة عام كامل بمعدل 3,000 دولار أمريكي سنوياً.¹⁸⁵ أو يمكن للأصول المستردة دعم 50 ٪ من تكاليف الحد الأدنى للأجور ل 80,000 شاب لمدة عام كامل.¹⁸⁶

قد يكون ارتفاع معدل البطالة هو المشكل الأكثر إلحاحاً التي تواجهه تونس حالياً. بلغت معدلات البطالة 16% سنة 2019¹⁸⁰ وما يثير القلق أكثر هو أنّ 36 ٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً عاطلون عن العمل.¹⁸¹ و يقدر البنك الدولي أن المناطق الحضرية في تونس تعاني من معدل بطالة الشباب بنسبة 33.4%¹⁸²

يمكن أن يكون لبطالة الشباب تأثير مدمر على البلاد فبالعدد المتزايد من الشباب التونسيين الذين يغادرون البلاد بحثاً عن فرص أفضل في أماكن أخرى¹⁸³ سيستنزف ذلك اليد العاملة الكفؤة . و قد أوجدت البطالة العالية والمستمرة بين الشباب جيلاً خائب الأمل لا يثق في فرصه المستقبلية ولا في قدرة الحكومة على معالجة هذا الأمر .¹⁸⁴ لذلك فإن خلق فرص العمل في تونس هو جوهر تحسين نوعية حياة العديد من التونسيين بشكل عام ويجب أن يصبح أولوية كبرى للحكومة

كيف يمكن لاسترجاع الأصول أن يعزز قطاع التشغيل في تونس

متوسط الخسارة السنوية التي تتكبدها تونس جراء التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالنشاطات الإجرامية (إجمالي يقدر ب 1,2 بليون دولار) :



4. الاستنتاجات والتوصيات



4. تفعيل استخدام الأوامر لمصادرة الأصول المكتسبة قانونياً ذات القيمة المعادلة كمعيار في نظام العدالة الجنائية

اعتماد وتنفيذ استخدام الأوامر لمصادرة الأصول المكتسبة قانونياً ذات القيمة المعادلة كقاعدة وليس استثناء داخل نظام العدالة الجنائية عندما لا يمكن تحديد موقع أصول المدعى عليه التي اكتسبها بطرق غير مشروعة أو تلك التي تم استنفاذها من قبل المدعى عليه أو غيره. وهذا يتفق مع المبدأ القائل بأن الجريمة ينبغي أن يدفع ثمنها.

5. التأكد من أن نظام العدالة الجنائية يمكنه مواصلة الإجراءات ضد أصول الأفراد المتهمين بجرائم خطيرة مدرة للدخل حتى إذا

- كان المدعى عليه هارب من العدالة (طالما أثبتت الدولة للمحكمة أنها فعلت كل ما هو معقول لتقديم تبليغ للمدعى عليه بالإجراءات الجنائية ضده)؛
- كان المدعى قد توفي قبل انتهاء الإجراءات الجنائية
- إذا تم إعلان أن المدعى عليه غير قادر عقلياً أو جسدياً على المشاركة في الإجراءات الجنائية ضده

كل ما سبق يتفق مع المبدأ القائل أن الجريمة لابد أن يدفع ثمنها حتى لو تبين أن الأصول باسم أو بحيازة الآخرين. والاستثناء الوحيد هنا هو أولئك الذين حصلوا على هذه الأصول بحسن نية ودون أي معرفة بأن هذه الأصول هي نتاج جريمة

6. تحديد استخدام إجراءات الإثراء غير المبرر كقاعدة في نظام العدالة الجنائية

الشروع في إجراءات ضد الأفراد لـغراض الإثراء غير المبرر أو الثروة غير المبررة اعتمادها وتنفيذها كقاعدة وليس استثناء واستخدامها على نطاق واسع حيث يمكن للدولة أن تثبت للمحكمة أن أصول الفرد تتجاوز إلى حد كبير دخله المبلغ عنه أو المحتمل بشكل معقول. ويمكن القيام بذلك في الإجراءات الجنائية أو الإجراءات المدنية أو كليهما

7. اعتماد آليات أكثر مرونة لتسوية القضايا الجنائية

بسبب عبء القضايا الثقيل على المدعين العامين والجهاز القضائي النظر في اعتماد آليات أكثر مرونة حيثما أمكن لتسوية القضايا الجنائية تمكن المدعى عليه من الموافقة على إعادة الأصول التي تعتقد الدولة بشكل معقول أنها إنتاج جريمة خطيرة و/أو تقديم معلومات موثوقة إلى الدولة بشأن الجرائم الخطيرة أو الأصول التي يحصل عليها التخزون بصورة غير مشروعة مقابل عقوبة أخف نسبياً. ينبغي النظر في عدم السماح بمثل هذه الآليات للمسؤولين في العصابات لإجرامية المنظمة

بحثت هذه الدراسة الأثر السلبي الشديد للتدفقات المالية غير المشروعة وما يتصل بها من جرائم على تونس وسلطات الضوء، على بعض الاحتياجات القطاعية التي يمكن تلبيتها بشكل كبير إذا أعطت الحكومة الأولوية لاسترجاع تلك التدفقات المالية غير المشروعة والأصول التي تم الحصول عليها بصورة غير مشروعة. وتعد السياسة الفعالة لاسترجاع الأصول أمراً أساسياً للتخفيف من التكاليف المستقبلية للتدفقات المالية للتدفقات المالية غير المشروعة على البلد وضبطها. بناءً على ما سبق، تقدم هذه الدراسة التوصيات التالية إلى السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين للمساعدة في تعزيز الاسترداد الفعال والشفاف للأصول التي تم اكتسابها بطريقة غير مشروعة لمنع التدفقات المالية غير المشروعة وبالتالي تسهيل تنمية أسرع داخل البلد.

1. تحديد وتنفيذ الآليات التي تعمل على تحسين إدارة الأصول

تحديد وتنفيذ الآليات التي تعمل على تحسين الكفاءة في حجز ومصادرة الأصول وتصفية تلك الأصول وتوزيع الأموال بطريقة شفافة للغاية لاحتياجات التنمية ذات الأولوية العالية (الاحتياجات المحددة بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني والاحتياجات المحددة من خلال المراجعة المنتظمة لردة فعل المواطن).

2. نشر بيانات واضحة لا لبس فيها بشأن السياسات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة وغسيل الأموال و استرجاع الأصول

نشر بيانات وسياسات واضحة لا لبس فيها فيما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة وغسيل الأموال و استرجاع الأصول المرتبطة بنشاط إجرامي منظم ومصادرتها (مع مراعاة الأصول القانونية).

3. إنشاء واستخدام مصادرة موسعة كقاعدة في إطار نظام العدالة الجنائية

اعتماد وتنفيذ استخدام المصادرة الموسعة كقاعدة وليس استثناء في إطار نظام العدالة الجنائية مما يسمح للمحكمة في حال صنفت الإدانة ضمن الجرائم الخطيرة التي يمكن أن تولد قدراً كبيراً من التدفقات المالية الإعلان بوجود قرينة قانونية على أن جميع إيرادات وأصول المتهم المكتسبة منذ خمس إلى عشر سنوات على سبيل المثال تعتبر مكتسبة بصورة غير مشروعة ما لم يكن المدعى عليه قادراً على إثبات أن الأصول تم الحصول عليها من خلال الوسائل القانونية المشروعة وتمت بحسن نية

8. اعتماد وتنفيذ آليات مركزية كمكتب استرجاع الأصول

اعتماد وتنفيذ آليات مركزية كمكتب استرجاع الأصول مؤلف من مسؤولين يمكنهم النفاذ إلى قواعد دوائر رسمية مثل إدارة الضرائب وإدارة تسجيل العربات وإدارة تسجيل الأراضي وإدارة السجلات التجارية وإدارة السجلات الجنائية والكيانات ذات الصلة من أجل السماح لمكتب استرجاع الأصول (أو آلية مماثلة) تزويد هياكل إنفاذ القانون (الشرطة والمدعين العامين) بتقارير مُجمّعة تشمل كامل الأصول الموجودة في حوزة المشتبه بهم في نشاط إجرامي خطير وكذلك الأصول الموجودة لدى أفراد أسرهم و/أو شريك محتمل (في الحقيقة معظم الذين يقومون بغسيل الأصول لا يسجلونها بأسمائهم)

9. ضمان وجود مكتب مركزي لإدارة الأصول

ضمان وجود مكتب مركزي لإدارة الأصول من أجل الإدارة الشفافة للأصول المضبوطة والمصادرة. إضافةً إلى عرض الأصول المصادرة المعرضة إلى الإهلاك والاندثار للبيع في المزاد العلني (مع الاحتفاظ بعائدات هذه المبيعات في حساب مصرفي حكومي إلى أن يتم الفصل في القضية بشكل كامل) وكذلك اتخاذ سياسة البيع العام بالمزاد العلني كقاعدة عامة وليس استثناء لجميع الأصول المصادرة، خاصة إذا لم تكن الدولة لديها القدرة على حسن إدارة هذه الأصول بشكل فعال. قد توجد استثناءات، كالأصول في شكل أعمال تجارية قد يفقد فيها أشخاص أبرياء وظائفهم إذا ما بيعت الأصول في مزاد علني، أو حيث يمكن توزيع بعض الأصول بطريقة شفافة على المجتمعات المحلية لاستخدامها، أو على مكونات الدولة (مثل آليات للشرطة للقيام بعمليات سرية في عمليات تفتيش لتجنب التوزيع الفاسد أو إساءة استخدام هذه الممتلكات). ينبغي وضع سياسات عامة لضمان عودة نسبة كبيرة من عائدات بيع الأصول المصادرة إلى الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية العالية كبناء المدارس أو العيادات أو تعزيز تشغيل الشباب

10. إنشاء أو تعزيز آليات غير جزائية للمصادرة المدنية

لأن قضايا غسيل الأموال غالباً ما تستغرق سنوات للبت فيها وبالتالي إصدار أمر نهائي بمصادرة الأصول المرتبطة بنشاط إجرامي منظم أو بالفساد ونظر إلى أن هذا ينتج تصورا متأصلاً وغالباً ما يكون مبرراً من قبل المواطنين بأن نظام العدالة الجنائية بطيء للغاية في استرجاع الأصول، ينبغي إيلاء اهتمام كبير لإنشاء و/أو تعزيز آليات غير جزائية لحجز الأصول ومصادرتها (المصادرة المدنية) بمجرد إنشاء هذه التليات وتنفيذها (ومع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة لأي فرد يسعى إلى المطالبة بحق الملكية على هذه الأصول) و يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليص الوقت اللازم لمصادرة الأصول من فترة سنوات إلى عدة أشهر، مما يعزز ثقة الناس في النظام القضائي فضلاً عن تيسير تمويل الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية العالية إضافةً إلى تمويل هيئات إنفاذ القانون والهيئات القضائية المكلفة بمكافحة الجريمة المنظمة والفساد

11. تمكين إدارة الضرائب من حجز الأصول ومصادرتها بشكل أكثر فعالية

يجب النظر في تقوية هيئة الضرائب وتمكينها من حجز ومصادرة أصول متعلقة بالتهرب الضريبي والدخل غير المعلن

12. تشديد الرقابة على المؤسسات المالية ل:

- الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة
- تحديد أصحاب الحسابات المصرفية والشركات والصناديق الائتمانية الحقيقيين ("المنتفعين")
- فرض عقوبات صارمة على المؤسسات المالية وغيرها من الأطراف المبلغ عنها التي لا تمتثل بما في ذلك غرامات مالية كبيرة و/أو الإغلاق (المؤقت أو الدائم) لهذه المؤسسات المالية أو الأطراف المبلغ عنها
- تعزيز آليات حوار منظم وتغذية راجعة من المجتمع المدني والمواطنين خاصة فيما يتعلق بمجال توزيع الأصول المسترجعة سعياً للحصول على نتائج أفضل في مجال تلبية احتياجات الناس وتعزيز ثقة المواطنين في الشفافية الحكومية

13. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

قد يكون مثل هذا التعاون من خلال تعزيز الحوارات المباشرة مع الشرطة والنيابة العامة على مستوى نقاط الاتصال في الدول الرئيسية بشأن تعقب وتجميد وحجز ومصادرة و استرجاع الأصول المرتبطة بأنشطة الجريمة المنظمة والفساد و الإسراع في حل القضايا العالقة. ويمكن أن يشمل ذلك على أساس كل حالة على حدة اتفاقات لتقاسم الأصول المصادرة كوسيلة لتحفيز التعاون بين الدول

المراجع

- 1 هنتر ، مارسينا. التدابير التي تخطئ العلامة: حصر عائدات الجريمة في نماذج التدفقات المالية غير المشروعة / المبادرة العالمية . عام 2018 <https://globalinitiative.net/analysis/capturing-proceeds-of-crime-in-illicit-financial-flows-models/>
- 2 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا تقرير التدفقات المالية غير المشروعة للفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا 2015 . <https://repository.uneca.org/handle/10855/22695>
- 3 Aziani, Alberto. التدفقات المالية غير المشروعة-نهج مبتكر للتقدي / Alberto Aziani | Springer. 2018 , <https://www.springer.com/gp/book/9783030018894>
- 4 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا تقرير التدفقات المالية غير المشروعة للفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا 2015 . <https://repository.uneca.org/handle/10855/22695>
- 5 هنتر ، مارسينا. التدابير التي تخطئ العلامة: حصر عائدات الجريمة في نماذج التدفقات المالية غير المشروعة / المبادرة العالمية . 2018 ، <https://globalinitiative.net/analysis/capturing-proceeds-of-crime-in-illicit-financial-flows-models/>
- 6 التدفقات المالية غير (OECD) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، المشروعة اقتصاد التجارة غير المشروعة في غرب أفريقيا. 2018 https://www.oecd-ilibrary.org/development/illicit-financial-flows_9789264268418-en
- 7 فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية غسل الأموال <https://www.fatf-gafi.org/faq/moneylaundering/>
- 8 في 14 فبراير 2021 المفوضية الأوروبية. رسالة من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق المعنية باستراتيجية الاتحاد الأمني للاتحاد الأوروبي. 2020 <https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/communication-eu-security-union-strategy.pdf>
- 9 المفوضية الأوروبية. "تقرير مكافحة الفساد". 2014 https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/organised-crime-and-human-trafficking/corruption/anti-corruption-report_en
- 10 . في 14 فبراير 2021 صندوق النقد الدولي الفساد: التكاليف واستراتيجيات التخفيف. 2016 <https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1605.pdf>
- 11 انظر <https://www.weforum.org/agenda/2019/12/corruption-global-problem-statistics-cost/>
- 12 انظر https://www.oecd.org/corruption/Illicit_Financial_Flows_from_Developing_Countries.pdf
- 13 ويمكن أن يشمل ذلك ، على سبيل المثال ، آليات للمساومة أو التسوية أو خيارات أخرى و التي تطلب من المدعى عليه إعادة الأصول التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة مقابل تخفيف العقوبة والآليات التي تسمح باتخاذ إجراءات موازية ضد الأصول وآليات استخدام المصادرة
- الموسعة أو أوامر مصادرة أصول المدعى عليه المكتسبة قانونا عندما تثبت الدولة أنها اتخذت كل التدابير المعقولة لتحديد مكان الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة ولكنها لم تتمكن من الحصول عليها .
- 14 وغالبا ما تشمل هذه الإجراءات إجراءات المصادرة المدنية التي لا تزال تضع العبء الأولي على عاتق الدولة لإثبات أن بعض الأصول هي نتاج أنشطة غير مشروعة وإن كان ذلك بعبء إثبات أقل .
- 15 على سبيل المثال أنتيغوا وبربودا، النمسا، كندا، كولومبيا، فرنسا، هونغ كونغ، إيطاليا، هولندا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة وسنغافورة وسويسرا.
- 16 على سبيل المثال كولومبيا وإيطاليا وهولندا والولايات المتحدة. بالرغم من ذلك ففي حين أثبتت عدة جهات قضائية أنها بارعة في وضع يدها على الأصول ومصادرتها فإنها لا تزال ضعيفة جدا من حيث إعادة الأصول المضبوطة والمصادرة فعليا إلى الدول الطالبة (البلدان التي تم فيها الحصول على الثروة غير المشروعة في الأصل إما عن طريق النشاط الإجرامي المنظم أو عن طريق الفساد).
- 17 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. الهدف 16 | إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية <https://sdgs.un.org/goals/goal16>
- 18 . في 14 فبراير 2021 نفس المصدر
- 19 UNCTAD: انظر على سبيل المثال اجتماع فرقة العمل المعنية بالمنهجيات الإحصائية لقياس التدفقات UNCTAD 2019 / المالية غير المشروعة <https://unctad.org/meeting/task-force-meeting-statistical-methodologies-measuring-illicit-financial-flows>
- 20 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية: قياس استجابات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2013 . المفوضية الأوروبية وثيقة عمل موظفي اللجنة على تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تؤثر على السوق الداخلية بشأن الأنشطة العابرة للحدود 2019 https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/supranational_risk_assessment_of_the_money_laundering_and_terrorist_annex.pdf-financing_risks_affecting_the_union
- 21 انظر على سبيل المثال : شبكة استرداد الموقوفات CARIN <https://www.carin.network/>
- 22 . في 14 فبراير 2021 النزاهة المالية العالمية التدفقات المالية غير المشروعة من و الى البلدان النامية : 2005 - 2014 . 2017 نديكومانا ، ليونس و جايمس . ك . بوبس تهريب رؤوس الأموال من أفريقيا: المنهجية المستكملة والتقديرات الجديدة. 2018 <https://peri.umass.edu/publication/item/1083-capital-flight-from-africa-updated-methodology-and-new-estimates>
- 24 فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا تقرير التقييم المشترك في تونس حول تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2016
- 25 النزاهة المالية العالمية التدفقات المالية غير المشروعة من و الى البلدان النامية : 2005 - 2014 . 2017

26	نفس المصدر	https://www.state.gov/reports/2019-trafficking-in-persons-report-2/tunisia/
27	سامي الدباغ "التدفقات المالية غير المشروعة والفساد والتنمية الاقتصادية المستدامة في تونس النزاهة المالية العالمية 2016	https://gfintegrity.org/illicit-financial-flows-corruption-sustainable-economic-development-tunisia/
28	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا تقرير التدفقات المالية غير المشروعة للفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا 2015	https://repository.uneca.org/handle/10855/22695
29	بنك التنمية الأفريقي و التوقعات الاقتصادية الأفريقية لعام 2012 تعزيز عمالة الشباب . 2012	http://www.foresightfordevelopment.org/sobipro/55/1054-african-economic-outlook-2012-promoting-youth-employment
30	اللجنة التونسية للتحليل المالي مهام اللجنة التونسية للتحليل المالي . 2013	https://ctaf.bct.gov.tn/ctaf_f/eng/affichage_c/15
31	تونس - تقرير المخاطر والامثال. 2018	
32	وكالة المخابرات المركزية. تونس-كتاب حقائق العالم	https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/tunisia/
33	في 17 فيفري 2021. نفس المصدر	
34	"إياد يوسف. "كيف يمكن للاتحاد الأوروبي إنقاذ تونس؟ المجلس الأطلسي، 2019	https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/how-the-eu-can-save-tunisia/
35	نفس المصدر	
36	كار ، ديف ، وكارلي كورسيو. التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية: 2000 - 2009. تحديث مع التركيز على آسيا. 2011	
37	بنجامين ل . ل عيادي و ن. رابالاند ، ج. "محاولة لتقدير التجارة غير الرسمية عبر الحدود البرية لتونس". اوبن إيديشن جورنال، 2013	https://journals.openedition.org/articulo/2549
38	البنك الدولي تونس - البيانات	https://data.worldbank.org/country/TN_
39	في 17 فيفري 2021 تعزيز استجابة أفريقيا للجريمة المنظمة بين الدول مقارنة مستوى الجريمة بين تونس و مؤشر الجريمة المنظمة	https://ocindex.net/country/tunisia
40	في 17 فيفري 2021 ويقيس مؤشر الجريمة مستوى الإجرام الموجود في البلدان الإفريقية، فضلا عن قدرتها على مقاومة الجريمة المنظمة. ويتألف المؤشر من 54 بلدا إفريقيا و يخدم أساسا للمقارنة داخل القارة. من بين 54 بلدا تحتل تونس المرتبة 53 أي البلد الذي يحتل ثاني أدنى نشاط إجرامي تم الإبلاغ عنه في القارة الأفريقية	
41	نفس المصدر	
42	فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا تقرير التقييم المشترك في تونس حول تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2016	
43	تقرير الاتجار بالبشر لعام 2019 : تونس - وزارة الخارجية الامريكى	
44	في 17 فيفري 2021 تعزيز استجابة أفريقيا للجريمة المنظمة بين الدول مقارنة مستوى الجريمة بين تونس و مؤشر الجريمة المنظمة	https://ocindex.net/country/tunisia
45	في 17 فيفري 2021 نفس المصدر	
46	الموقع الرسمي للديوانة التونسية	https://www.douane.gov.tn/
47	في 17 فيفري 2021 سعر الصرف الحالي وفقا لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة هو 2.734 دينار تونسي مقابل 1 دولار أمريكي. لذلك 244 مليون دينار تساوي 90 مليون دولار	
48	ريم الذوادي "الاقتصاد التونسي مهدد بتهريب الوقود . " تعزيز استجابة أفريقيا للجريمة المنظمة بين الدول 2019	https://enactafrica.org/enact-observer/tunisia-economy-threatened-by-fuel-smuggling
49	جون أفريك تونس: حملة الشركات الخاصة ضد تهريب الوقود. 2016	https://www.jeuneafrique.com/381628/societe/tunisie-societes-privées-campagne-contre-contrebande-dessence
50	مجموعة الأزمات الدولية. الحدود التونسية: الجهاد والتهريب . 2013	
51	نفس المصدر الموقع الرسمي للديوانة التونسية عمليات حجز كبيرة للسجائر المهربة . 2020	https://www.douane.gov.tn/news/importantes-saisies-de-cigarettes-d-e-contrebande/
52	ريم الذوادي "تجارة السجائر غير المشروعة في تونس . " تعزيز استجابة أفريقيا للجريمة المنظمة بين الدول 2019	https://enactafrica.org/research/trend-reports/tunisia-illicit-cigarette-trade
53	نفس المصدر	
54	نفس المصدر	
55	نفس المصدر	
56	زليين ي ارون و كاترين بوور تطوير قدرة تونس المحلية على تمويل مكافحة الإرهاب . رقم 8 ، 2019	https://ctc.usma.edu/development-tunisia-domestic-counter-terrorism-finance-capability/
57	نفس المصدر	
58	باريت ، ريتشارد. ما وراء الخلافة: المقاتلين الأجانب وتهديد العائدين. 2017	
59	هوفمان ، آدم ، ومارتا فورلان. التحديات التي يطرحها المقاتلون الأجانب العائدون. 2020	
60	نفس المصدر	
61	جهان بن يحي و ايسال فان زيل "الجريمة المنظمة تجتمع مع الإرهاب في تونس ."	
62	معهد الدراسات الامنية , 2019 مجموعة الأزمات الدولية. الحدود التونسية: الجهاد والتهريب . 2013	https://issafrica.org/iss-today/organised-crime-meets-terrorism-in-tunisia

63	نفس المصدر .	https://www.state.gov/reports/2019-trafficking-in-persons-report-2/tunisia/
64	معز العبيدي "الإرهاب والاقتصاد في تونس ." اتلانتك كاونسل 2014	
84	نفس المصدر	https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/terrorism-and-the-economy-in-tunisia/
85	فرقة العمل المعنية بالجراءات المالية التدفقات المالية المتأثية من الاجتار بالبشر. 2018	https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/content/images/Human-Trafficking-2018.pdf
86	(أنسا) "إيطاليا: شرطة الضرائب تضبط أصول بقيمة 1.5 مليون من مهرب مزعوم .". InfoMigrants, 2020	https://www.infomigrants.net/en/post/25660/italy-tax-police-seize-assets-worth-15-million-from-alleged-trafficker
87	نفس المصدر	
88	فرقة العمل المعنية بالجراءات المالية التدفقات المالية المتأثية من الاجتار بالبشر. 2018	https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/content/images/Human-Trafficking-2018.pdf
89	رياض بوعزة "تكافح تونس آفة التهرب الضريبي-العربية الأسبوعية." 2019	https://thearabweekly.com/tunisia-struggles-scurge-tax-evasion
90	نفس المصدر	
91	تونس-تقرير المخاطر والامثال. 2018	
92	ويب مانجر سنتر غسيل الأموال: رضا شلفوم يرحب بسحب تونس من " القائمة الرمادية للاتحاد الأوروبي. 2019	https://www.webmanagercenter.com/2019/03/13/432215/blanchiment-dargent-ridha-chalghoum-se-felicite-du-retrait-de-la-tunisie-de-la-liste-grise-de-lue/
93	مجموعة الأزمات الدولية. الحدود التونسية: الجهاد والتهريب . 2013	
94	نفس المصدر	
95	نفس المصدر	
96	لطف العيادي و اخرون "محاولة لتقدير التجارة غير الرسمية عبر الحدود البرية التونسية." المقال رقم. 10 اوبن ايديشن فيفري 2013 https://journals.openedition.org/articulo/2549	
97	لجنة التحليل المالي تقييم المخاطر الوطنية التونسية لغسيل الأموال , وتمويل الإرهاب. 2017	https://ctaf.bct.gov.tn/ctaf_f/userfiles/files/NRA_REPORT_Vf.pdf
98	زليين ي ارون و كاترين بوور تطوير قدرة تونس المحلية على تمويل مكافحة الإرهاب . رقم 8 ، 2019	https://ctc.usma.edu/development-tunisia-domestic-counter-terrorism-finance-capability/
99	لجنة التحليل المالي تقييم المخاطر الوطنية التونسية لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. 2017	https://ctaf.bct.gov.tn/ctaf_f/userfiles/files/NRA_REPORT_Vf.pdf
100	فرقة العمل المعنية بالجراءات المالية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا موجز تنفيذي لفرقة العمل المعنية بالجراءات المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتقرير التقييم المتبادل للجمهورية التونسية بشأن مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب 2007	
65	بوابة أعمال مكافحة الفساد . 2015	https://web.archive.org/web/20150714162225/http://www.business-anti-corruption.com/country-profiles/middle-east-north-africa/tunisia/show-all.aspx
66	نفس المصدر	
67	نفس المصدر	
68	نفس المصدر	
69	تونس-تقرير المخاطر والامثال. 2018	
70	ريجيكارس بوب "الكل في العائلة: الاستيلاء على الدولة في تونس." ص 41 - 59 ، 2017 ، vol. 124 ، مجلة اقتصاديات التنمية	https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/440461468173649062/all-in-the-family-state-capture-in-tunisia
71	نديكومانا ، ليونس و جايمس . ك . بويس هروب رؤوس الأموال من بلدان شمال أفريقيا. 2012	https://star.worldbank.org/corruption-cases/node/18438
72	بيكر ، ريموند. "برافو لتونس: أمل الربيع الابدي ." النزاهة المالية العالمية، 2013	https://gfintegrity.org/press-release/bravo-for-tunisia-hope-springs-eternal/
73	تونس-تقرير المخاطر والامثال. 2018	
74	منظمة الشفافية الدولية تونس	https://www.transparency.org/en/countries/tunisia
75	نفس المصدر	
76	أفريكان مانجر تونس: قريبا إنشاء وكالة لإدارة الممتلكات المصادرة. 2020	https://en.africanmanager.com/tunisia-agency-to-manage-confiscated-property-to-be-set-up-soon/?fbclid=IwAR2gYay9jrFrB7iS13ABGRhg0PyhzvFX3fyxGcYXdTJjOr1M-8YUGjNEMgl
77	مذكرة الشرق الأوسط مونيتر. الوزير التونسي: مصادرة 450 مليون دولر من بن علي وعائلته . 2019	https://www.middleeastmonitor.com/20190220-tunisian-minister-450-million-expropriated-from-ben-ali-and-his-family/
78	نفس المصدر	
79	انظر على سبيل المثال	https://www.middleeastmonitor.com/20210311-ben-ali-assets-in-switzerland-transferred-to-tunisia-central-bank/
80	استنادا إلى التعليقات الواردة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 19 مارس 2021	
81	InforMigrants, (أنسا) "تقرير: ارتفاع حالات الاجتار بالبشر في تونس" 2019	https://www.infomigrants.net/en/post/14742/report-human-trafficking-cases-on-the-rise-in-tunisia
82	نفس المصدر	
83	وزارة الخارجية الامريكي "تقرير الاجتار بالبشر لعام 2019 : تونس". 2019	

- r-kais-saied-sempare-du-dossier/
- 122 (المواد 5 و 28 و 29 و 94 و 98 من القانون الجنائي)
- 123 منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي التدفقات المالية غير المشروعة التدفقات المالية غير المشروعة ، منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي
- https://www.oecd-ilibrary.org/development/illegal-financial-flows_9789264268418-en
- 124 باريس فايريكو تنقل المافيا : كيف تغزو الجريمة المنظمة مناطق جديدة. جامعة برانستن 2011
- 125 سين فلامينق يكلف الفساد البلدان النامية 1.26 تريليون دولار كل عام ومع ذلك تقدر نصف مجموعة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا ان ذلك المبلغ مقبول . المنتدى الاقتصادي العالمي 2019
- <https://www.weforum.org/agenda/2019/12/corruption-global-problem-statistics-cost/>
- 126 انظر على سبيل المثال: مركز دراسة الديمقراطية. دراسة العلاقة بين الجريمة لمنظمة والفساد. 2010
- 127 برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية تقرير التنمية البشرية الوطنية 2016 / 2015 - 2006
- https://issuu.com/un_moldova/docs/raport_en_nhdr
- 128 في فيفري 2021 ف أ قرينفيلد و ل باولي "إطار لتقييم أضرار الجرائم". بريتش جورنال اوف كريمةولوجي المجلد. 53 عدد 5 أكسفورد أكاديمي سبتمبر 2013 ص 864 - 85
- <https://academic.oup.com/bjc/article-abstract/53/5/864/336249?redirectedFrom=fulltext>
- 129 المبادرة العالمية الجريمة المنظمة: تهديد شامل للتنمية 2015
- <https://globalinitiative.net/analysis/cross-cutting-threat-to-development/>
- 130 تهريب الاموال تقرير عن الزيارة التقييمية الرابعة - مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (أذربيجان) 2014
- 131 نفس المصدر 131
- 132 ل . نديكومانا (2013) تهريب رأس المال والملاذات الضريبية: التأثير على الاستثمار والنمو في إفريقيا ، المساهمة في مؤتمر شبكة التنمية الأوروبية
- حول "التمويل والتنمية" ببرلين 11 - 13 ديسمبر (EUDN)
- 133 نفس المصدر
- 134 كار ، ديف. "الاقتصادية السلبية المترتبة على تهريب رأس المال و التدفقات غير المشروعة من البلدان النامية . " النزاهة المالية العالمية ، 2016
- <https://gfintegrity.org/the-adverse-economic-consequences-of-capital-flight-and-illicit-flows-from-developing-countries/>
- 135 نفس المصدر
- 136 سامي دباغ "التدفقات المالية غير المشروعة والفساد والتنمية الاقتصادية المستدامة في تونس." النزاهة المالية العالمية 2016
- <https://gfintegrity.org/illegal-financial-flows-corruption-sustainable-economic-development-tunisia/>
- 137 نفس المصدر
- 138 "ف أ قرينفيلد و ل باولي "إطار لتقييم أضرار الجرائم بريتش جورنال اوف كريمةولوجي المجلد. 53 عدد 5 أكسفورد أكاديمي سبتمبر 2013 ص 864 - 85
- 101 لجنة التحليل المالي هي وحدة الاستخبارات المالية الوطنية التي تأسست في عام 2003 . وتتعاون مع سلطات إنفاذ القانون والشرطة المحلية لمكافحة غسيل الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب في تونس
- 102 فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا موجز تنفيذي لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتقرير التقييم المتبادل للجمهورية التونسية بشأن مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. 2007
- 103 نفس المصدر
- 104 زلين ي ارون و كاثرين بوور تطوير قدرة تونس المحلية على تمويل مكافحة الإرهاب . رقم 8 ، 2019
- <https://ctc.usma.edu/development-tunisia-domestic-counter-terrorism-finance-capability/>
- 105 نفس المصدر
- 108 صندوق النقد الدولي تونس: تقييم استقرار النظام المالي. 2012
- 109 لجنة التحليل المالي تقييم المخاطر الوطنية التونسية لغسيل الأموال ، وتمويل الإرهاب. 2017
- https://ctaf.bct.gov.tn/ctaf_f/userfiles/files/NRA_REPORT_Vf.pdf
- 110 نفس المصدر
- 111 فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تقرير التقييم المشترك في تونس حول تدابير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب 2016
- 112 نفس المصدر
- 113 نفس المصدر
- 114 زلين ي ارون و كاثرين بوور تطوير قدرة تونس المحلية على تمويل مكافحة الإرهاب . رقم 8 ، 2019
- <https://ctc.usma.edu/development-tunisia-domestic-counter-terrorism-finance-capability/>
- 115 فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تقرير التقييم المشترك في تونس حول تدابير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب 2016
- 116 لجنة التحليل المالي تقييم المخاطر الوطنية التونسية لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب 2017
- https://ctaf.bct.gov.tn/ctaf_f/userfiles/files/NRA_REPORT_Vf.pdf
- 117 .أسوشيتد برس
- خبير الأمم المتحدة: يجب على تونس تسريع مراجعة قضايا الإرهاب. "أكلاهومن، 2017
- <https://www.oklahoman.com/article/feed/1164546/un-expert-tunisia-must-speed-up-reviews-of-terror-cases>
- 118 زلين ي ارون و كاثرين بوور تطوير قدرة تونس المحلية على تمويل مكافحة الإرهاب . رقم 8 ، 2019
- <https://ctc.usma.edu/development-tunisia-domestic-counter-terrorism-finance-capability/>
- 119 نفس المصدر
- 120 لجنة التحليل المالي
- تقرير نشاط 2018 - 2019 . تنفيذ خطة عمل النزاهة المالية العالمية 2020
- 121 منال دربالي قيس سعيد يتولى ملف "الممتلكات التونسية غير المكتسبة في الخارج" Nawaat.Org 2020
- <https://nawaat.org/2020/11/13/biens-tunisiens-mal-acquis-a-letrange>

- 139 برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية تقرير التنمية البشرية الوطنية
2016 / 2015
https://issuu.com/un_moldova/docs/raport_en_nhdr
- 140 في فيفري 2021
بلانكنبورغ ستيفاني وخان مشتاق. الحوكمة والتدفقات غير المشروعة
2012 في رويتر ، بيتر. استنزاف التنمية ؟
السيطرة على تدفقات الأموال غير المشروعة من البلدان النامية. 2012
<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/2242/668150PUB0EPI0067848B09780821388693.pdf?sequence=1&isAlloved=y>
- 141 م. ليفي : "مكافحة تمويل الإرهاب: تاريخ وتقييم للسيطرة على" التمويل
الخطير". المجلة البريطانية للجريمة ، المجلد. 50 ، الصفحة 4 ،
أكسفورد أكاديمي ، جويلية 2010 ، ص 650 - 69
<https://academic.oup.com/bjc/article-abstract/50/4/650/434246>
- 142 شنادر ، فريدريش س. "غسل الأموال والوسائل المالية للجريمة
". المنظمة: بعض النتائج التجريبية الأولية
مراجعة الأعمال والاقتصادات العالمية ، المجلد. 10 ، عدد. 3 الناشر
2008 الصفحات 309 - 30
<http://www.inderscience.com/offer.php?id=19986>
- 143 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التدفقات المالية غير
المشروعة : اقتصاد التجارة غير المشروعة في غرب أفريقيا. 2018
https://www.oecd-ilibrary.org/development/illicit-financial-flows_9789264268418-en;jsessionid=ENJEW717h7jbgaw5vXd7B-PR.ip-10-240-5-101
- 144 ف أقرينفيلد و ل باولي "إطار لتقييم أضرار الجرائم". برينش جورنال اوف
كريمينولوجي
المجلد. 53 عدد 5 أكسفورد أكاديمي سبتمبر 2013 ص 864 - 85
<https://academic.oup.com/bjc/article-abstract/53/5/864/336249?redirectedFrom=fulltext>
- 145 ت ريتانو و اخرون الجريمة المنظمة: تهديد شامل للتنمية المستدامة
2015
- 146 أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. اتخاذ إجراءات لتحقيق
أهداف التنمية المستدامة. 2015
<https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/>
- 147 نفس المصدر
- 148 رويتر ، بيتر. استنزاف التنمية ؟ السيطرة على تدفقات الأموال غير
المشروعة من البلدان النامية. 2012
<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/2242/668150PUB0EPI0067848B09780821388693.pdf?sequence=1&isAlloved=y>
- 149 البنك الإفريقي للتنمية تونس - التوقعات الاقتصادية الأفريقية. 147
2012
<https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Tunisia%20Full%20PDF%20Country%20Note.pdf>
- 148 منظمة الشفافية الدولية تونس
[#https://www.transparency.org/en/countries/tunisia](https://www.transparency.org/en/countries/tunisia)
- 149 في 17 فيفري 2021
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
التدفقات المالية غير المشروعة : اقتصاد التجارة غير المشروعة في غرب
- أفريقيا. 2018
https://www.oecd-ilibrary.org/development/illicit-financial-flows_9789264268418-en
- 150 هنتر ، مارسينا. التدفقات المالية غير المشروعة الأفريقية : تصميم
وترتيب أولويات الردود. 2019
نفس المصدر
- 151 جهان بن يحي "هل تغض تونس النظر عن الصيد غير القانوني؟". معهد
الدراسات الأمنية 2019
<https://issafrica.org/iss-today/is-tunisia-turning-a-blind-eye-to-illegal-hunting>
- 152 نفس المصدر
- 153 النزاهة المالية العالمية. التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان
النامية: 2005 - 2014 . 2017
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التدفقات المالية غير
المشروعة من البلدان النامية: قياس استجابات منظمة التعاون
الاقتصادي و التنمية 2013
- 154 النزاهة المالية العالمية. التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان
النامية: 2005 - 2014 . 2017
نفس المصدر
- 155 نفس المصدر
- 156 كار ، ديف ، وكارلي كورسيو. التدفقات المالية غير الشرعية من البلدان
النامية: 2000 - 2009 تحديث مع تركيز على اسيا 2011
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). التدفقات المالية غير
المشروعة من البلدان النامية: قياس استجابات منظمة التعاون
الاقتصادي و التنمية 2013
- 157 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي مبادرة
(StAR) استرجاع الأصول المسروقة
التحديات والفرص وخطة العمل 2007
https://www.unodc.org/pdf/Star_Report.pdf
- 158 كنوايما تونس: الإنفاق الصحي الحالي كحصة من الناتج المحلي
الإجمالي. 2018
<https://knoema.com/atlas/Tunisia/Health-expenditure-as-a-share-of-GDP>
- 159 اقتصاديات التداول. تونس: النفقات الصحية ، المجموع (% من الناتج
المحلي الإجمالي) - بيانات 1990 - 2014 / توقعات 2021
<https://tradingeconomics.com/tunisia/health-expenditure-total-percent-of-gdp-wb-data.html>
- 160 في 17 فيفري 2021
- 161 منظمة الصحة العالمية. استراتيجية التعاون القطري لمنظمة الصحة
العالمية وتونس 2010 - 2014 . 2010
نفس المصدر
- 162 نفس المصدر
- 163 منظمة الصحة العالمية. تونس
<https://www.who.int/countries/tun/>
- 164 في 17 فيفري 2021
- 165 نفس المصدر
- 166 سالري اكسلورر متوسط الرواتب الصحية والطبية في تونس 2021
<http://www.salaryexplorer.com/salary-survey.php?loc=220&loctype=1&job=2&jobtype=1>
- 167 في 17 فيفري 2021

- 170 نفس المصدر
- 171 كنوانيما الإنفاق التونسي العام على التعليم كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. 2015
<https://knoema.com/atlas/Tunisia/topics/Education/Expenditures-on-Education/Public-spending-on-education-as-a-share-of-GDP>
- 172 المصري ، صفوان م. " إن إصلاح نظام التعليم في تونس أمر أساسي لمعالجة مشاكلها الاقتصادية. " الفانار ميديا – 2019
<https://www.al-fanarmedia.org/2019/05/repairing-tunisia-education-system-is-key-to-tackling-its-economic-woes/>
- 173 البنك الإفريقي للتنمية تونس - التوقعات الاقتصادية الأفريقية. 2012
<https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Tunisia%20Full%20PDF%20Country%20Note.pdf>
- 174 البنك الدولي. "خمول الشباب والبطالة." كسر الحواجز أمام إدماج الشباب ، 2014
- 175 احمد نقازي قراءة القصور في النظام التعليمي التونسي. 2017
<https://blogs.worldbank.org/arabvoices/shortcomings-tunisian-education>
- 176 نفس المصدر
- 177 البنك الإفريقي للتنمية تونس - التوقعات الاقتصادية الأفريقية. 2012
<https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Tunisia%20Full%20PDF%20Country%20Note.pdf>
- 178 سالاري اكسبلورر متوسط الرواتب الصحية والطبية في تونس 2021
<http://www.salaryexplorer.com/salary-survey.php?loc=220&loctype=1&job=2&jobtype=1>
- في 17 فيفري 2021
- 179 ميدل ايست مونيتور برامج الوجبات المدرسية سبب للتسرب في تونس. 2019
<https://www.middleeastmonitor.com/20191028-school-feeding-programs-a-reason-for-drop-outs-in-tunisia/>
- 180 البنك الدولي. إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة). 2020
<https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>
- 181 البنك الدولي. البطالة ، إجمالي الشباب (% من إجمالي القوى العاملة (Ata. 2020) الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 24
<https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS?locations=TN>
%
- 182 البنك الدولي. "خمول الشباب والبطالة." كسر الحواجز أمام إدماج الشباب ، 2014
- 183 نفس المصدر
- 184 نفس المصدر
- 185 معدل الحد الأدنى للأجور تونس 2021 . 2021 . Minimum Wage.org
<https://www.minimum-wage.org/international/tunisia>
- 186 نفس المصدر

شكر وتقدير

تم إنتاج هذا التقرير بفضل تمويل سخي من (GIZ) Zusammenarbeit Internationale für Gesellschaft Deutsche وبالإضافة إلى ذلك فإن دقة وشمولية النتائج والتوصيات المحددة في هذا التقرير لم تكن ممكنة لولا الدعم المقدم من المديرية العامة للمفوضية الأوروبية لمفاوضات الجوار والتوسع (DG NEAR). في عام 2015 أطلق معهد الأمم المتحدة الإقليمي للبحوث الجريمة والعدالة و بدعم سخي من المفوضية الأوروبية العمل التحضيري لدعم بلدان الربيع العربي لتنفيذ استرجاع الأصول وهو مشروع صعب يسعى إلى العمل مع السلطات الوطنية في ثلاثة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما في ذلك تونس. وكان الهدف الرئيسي للمشروع الذي أنجز في سبتمبر 2020 هو تعزيز قدرة البلدان المستفيدة على تعقب الأصول المرتبطة بالنشاط الإجرامي لمنظومة الفساد ومصادرتها بفعالية والمساعدة في التصدي للتحديات الأخلاقية المتمثلة في حرمان المجرمين من عائدات جرائمهم. وقد وفرت الإنجازات التي تحققت من خلال المشروع و الدروس المستفادة منه والشبكة التي تم إنشاؤها أثناء تنفيذه أساسا لجمع المعلومات الأساسية لهذه الدراسة البحثية.

ويعرب معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة أيضا عن بالغ امتنانه لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لما قدمته من دعم مستمر بوصفها النظير/جهة التنسيق الوطنية الرئيسية للمشروع المذكور أعلاه. وأكد هذا التعاون الطويل دوره المحوري في الدعوة القوية للمواضيع الهامة في الأجندة السياسية التونسية بما في ذلك الدعوة إلى الحاجة إلى اعتماد آلية للمصادرة المدنية. كما نتوجه بالعرفان بشكل خاص إلى الزملاء في إدارة التقاضي الحكومية ومكتب التعاون الدولي في وزارة أملاك الدولة لتبادل خبراتهم وتعليقاتهم القيمة

تقدير خاص إلى مكتب الاتصالات التابع لمعهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة و العدالة وكذلك إلى شركة M24 للتصميم الجرافيكي. أجرت أليسا بافيا البحوث الرئيسية وصياغة هذا التقرير مع تحرير إضافي قامت به جوليا ترافيرسو وباسمين شنوخ بتوجيه من جيمس شو كبير المسؤولين القانونيين (استرجاع الأصول)

حول معهد الامم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة و العدالة

أنشئ معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة في عام 1968 عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1086 بـ (د-39) لعام الذي حث على توسيع نطاق أنشطة الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. المعهد هو مؤسسة مستقلة ويحكمها مجلس أمناء 1965 المعهد

وتتمثل مهمة معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة في النهوض بالعدالة ومنع الجريمة والأمن وسيادة القانون دعماً للسلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وذلك ضمن النطاق الواسع لولايته المتمثلة في تصميم وتنفيذ سياسات وإجراءات محسنة في ميدان منع الجريمة ومكافحتها

يركز عمل معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة و العدالة على الهدف 16 من أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي يركز على تعزيز المجتمعات السلمية والعدالة والشاملة الخالية من الجريمة والعنف. فالعدالة ومنع الجريمة وسيادة القانون هي أساس مكافحة الفقر والحد من أوجه عدم المساواة مع تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار وحماية البيئة. ويدعم معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة و العدالة الحكومات والمجتمع الدولي بأسره في التصدي للتهديدات الإجرامية للسلام الاجتماعي والتنمية والاستقرار السياسي

حول الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) :

هي مؤسسة عالمية تقدم الخدمات في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والعمل في مجال التعليم الدولي. وتضم الوكالة 22,199 موظفاً وتتمتع بأكثر من 50 عاماً من الخبرة في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والتشغيل، الطاقة والبيئة، السلام والأمن. يُقدَّر حجم المعاملات بحوالي 3.1 مليار أورو. وتصنف الوكالة كمؤسسة فدرالية ذات منفعة عامة وهي تدعم الحكومة الألمانية -لا سيما الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) - والعديد من عملاء القطاعين العام والخاص في حوالي 120 بلداً لتحقيق أهدافهم في مجال التعاون الدولي. ولهذا الغرض، تعمل الوكالة مع شركائها لتطوير حلول فعالة، توفر للفئات المستهدفة آفاقاً أفضل وتحسن ظروف معيشتهم بشكل مستدام.

حقوق النشر

© معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI)
Viale Maestri del Lavoro ، 10 ، 10127 Torino - Italy 2021

هاتف: + 39 011-6537 111

فاكس: + 39 011-6313 368

الموقع الإلكتروني : www.unicri.it

البريد الإلكتروني : unicri.publicinfo@org.un

منشورات ذات الصلة

